مقال

رؤية فكرية ــ تخطيطية للاقتصاد المصرى

محمد عبد الشفيع عيسى(*)

المتغير التكنولوجى بطبيعته "عابر للقطاعات"، إذ يخترق الأنشطة الاقتصادية المتعددة: صناعة ــ اتصالات ــ زراعة ــ بحث علمى ــ اتصالات ــ تعليم وصحة .. الخ، ومن ثم فإن معالجته لابد أن تكون "متداخلة الأبعاد".

وسنحاول فى هذه الورقة تقديم لون من ألوان هذه المعالجة للمتغير التكنولوجى فى إطار التخطيط.

وسوف نقسم رؤيتنا إلى قسمين: يتعلق أولهما بالأهداف التخطيطية، فى الأجلين الطويل والمتوسط (١٠-٥ سنوات) وثانيهما يتعلق بالسياسات والوسائل فى الأجلين المتوسط (٥ سنوات) والقصير (سنة أو أقل).

الأهداف التخطيطية فى المجال التكنولوجى:

نبدأ معالجة الأهداف التخطيطية بعرض للرؤى البديلة المقترحة ونثنى بتقييمها وتشمل الرؤى المقترحة للأهداف رؤى قدمتها السلطة التنفيذية ممثلة فى الحكومة: إما مجتمعة أو من خلال إحدى الوزارات المعنية، والسلطة التشريعية ممثلة فى مجلس الشعب والشورى، أو قدمتها أجهزة استشارية معاونة مثل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، أو منظمات دولية ذات صلة.

وفيما يلى نقدم أهم هذه الرؤى:

أولاً: النهضة التكنولوجية/ التنمية التكنولوجية:

قدمت الحكومة والجهاز التشريعى كلاً من النهضة التكنولوجية والتنمية التكنولوجية كمنظومة متكاملة، وجرى فى بعض الأحيان التعبير عنهما كمشروع قومى.

فيما يتصل بالنهضة التكنولوجية فقد اعتبرها البعض مرادفة للتنمية التكنولوجية، حيث أسبغت "صفة العمومية" على مستوى الاقتصاد القومى[١] بينما أضفى عليها البعض الآخر "صفة الخصوصية" وذلك بالتركيز على تطوير صناعة الإلكترونيات[٢].

أما التنمية التكنولوجية فقد اتسمت

(*) أستاذ (مستشار) بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية، معهد التخطيط القومى، القاهرة.

الرؤية بالشمولية، سواء فى أسسها العامة وأهدافها، أو فى وسائلها ــ وترتكز على تنمية القدرات التكنولوجية وفق نظام للأولويات القطاعية. ويتضح ذلك من حصيلة أعمال ومناقشات مجلسى الشعب والشورى حول الموضوع[٣].

ثانياً: تحديث الصناعة:

تبنت الحكومة مشروعاً لتحديث الصناعة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبى، وقد وضعت صيغته الكاملة منذ عام ١٩٩٨[٤]. وقد أخذت المفاوضات حول الجانب التنفيذى مداها الزمنى، حتى أعلن فى مطلع عام ٢٠٠٢ عن بدء تنفيذ برنامج التحديث اعتماداً على تمويل من الاتحاد الأوروبى بقيمة ٤٣٠ مليون يورو تمثل تكلفة تحديث خمسة آلاف منشأة صناعية صغيرة ومتوسطة وكبيرة جميعها من القطاع الخاص. ويتراوح عدد المشتغلين فيها بين عشرة عمال وألف عامل، فى جميع القطاعات الصناعية، ويصل الحد الأقصى لتكلفة تحديث كل وحدة إلى ١٢٥ ألف يورو أى حوالى نصف مليون جنيه.. (على أن يوجه التمويل ليس لشراء معدات جديدة أو مستلزمات إنتاج أو خدمات، ولكن لعلاج أية مشكلة تواجه المنشأة الصناعية فى الإنتاج والإدارة والتسويق والتدريب)[٥].

ثالثاً: سد الفجوة الرقمية:

وتتعلق الرؤية الهدفية هنا بالعمل على تطوير استخدام التكنولوجيا العالية ــ الرقمية ــ في محاولة لعبور الفجوة التكنولوجية المسماة Digital Divide فى ثلاثة قطاعات رئيسية هي: الحاسبات، والاتصالات الهاتفية، والشبكات خاصة "شبكة الشبكات"، أو الإنترنت بالإضافة إلى التجارة الإلكترونية[٦]. ومن الواضح، أن هذه الرؤية ترتكز على تطوير مجال محدد من التكنولوجيا هو التكنولوجيا العالية (هاى تك).

رابعاً: تبنى التكنولوجيات الحديثة:

وهذا هو فحوى دعوة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائى) UNDP فى التقرير الدولى للتنمية البشرية لعام ٢٠٠١ والعنوان: توظيف التكنولوجيات الحديثة لخدمة التنمية البشرية.

وقد صنف هذا التقرير دول العالم ــ على سلم توظيف التكنولوجيات الحديثة ــ إلى أربعة مستويات: القادة Leaders، القادة المحتملون، النشطون فى تبنى التكنولوجيا "أو المتبنون

الديناميكيون" Dynamic Adopters، وأخيراً المهمشون. وقد وضعت جمهورية مصر العربية فى قائمة المستوى الثالث كدولة نشطة فى تبنى التكنولوجيات الحديثة، وخاصة من خلال تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات القائمة على الشبكات الحاسبية(٧).

نظرة تقييمية:

١ – النهضة/ والتنمية التكنولوجية:

إن النظر إلى قضية التطوير التكنولوجى من زاوية النهضة، أو من زاوية التنمية، يمثل تقدماً مهماً على طريق فهم تلك القضية، فى بعدها الشامل ومتداخل الأبعاد. ومع ذلك يمكن القول إن طرح هذين الشعارين ينقصه التحديد الصارم للأولويات القطاعية، بما فى ذلك إسناد أدوار محددة للقطاعات ذات الصلة، وتوزيع الأنشطة التكنولوجية على سلم الأفضليات بما يتفق مع هدف تطوير بل "وتثوير" القدرات العلمية والتكنولوجية المحلية.

ونقصد بذلك ما يلى:

– عدم إعطاء الأهمية الواجبة لقضية التعميق الصناعى بما فى ذلك التعميق الإلكترونى بالوصول إلى مستوى إنتاج المكونات الدقيقة Micro-Electronics.

–عدم إسناد أدوار محددة للقطاعات المعنية فى مجال علوم الحياة (التكنولوجيا الحيوية) فى ضوء دورها المحورى فى الزراعة والصناعة والطب والدواء فى القرن الجديد.

– عدم تقديم رؤية متكاملة لمستويات النشاط الصناعى: الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والصغرى والمنشآت التقليدية والحرفية، وذلك ضمن عملية التطوير التكنولوجى وخاصة الإلكترونى والحيوى.

–عدم إدخال البعد الخاص بالاستفادة من القدرات التكنولوجية القائمة فى كل من المنشآت العامة المتبقية والشركات المعروضة للبيع إلى القطاع الخاص.

– عدم بيان الدور الخاص لقطاع الإنتاج الحربى والعسكرى/ فى الشق المدنى منه/ من حيث تطوير القدرات التكنولوجية المحلية، وخاصة من حيث التصميمات، وتصنيع الآلات ومعدات الورش، والمكونات الإلكترونية. ونقصد هنا شركات الهيئة القومية للإنتاج الحربى (١٨ شركة) ومصانع الهيئة العربية للتصنيع.

– عدم وضع رؤية محددة للاستفادة من

قدرات مراكز البحث والتطوير R & D القائمة فى كل من مؤسسات التعليم العالى ومعاهد ومراكز البحث العلمى ووحدات الإنتاج والخدمات المختلفة.

- عدم إعطاء دور محدد لمراكز التدريب المتخصص بهدف إكساب المهارات المتعلقة بعملية (تعلم العمليات الصناعية) من خلال الممارسة Learning by doing والتقليد Imitation والهندسة العكسية Reverse Engineering مع وضع القيود المفروضة من خلال (اتفاقيات الجات الجديدة) مع ضرورة الربط بين نشاط التدريب وأعمال التطوير التجريبى وأنشطة التصميم الهندسى.

٢- *سد الفجوة الرقمية/ وتبنى التكنولوجيات الحديثة:*

نستطيع أن نجمل أهم الانتقادات التى يمكن توجيهها إلى منظورى سد الفجوة الرقمية وتبنى التكنولوجيات الحديثة فى النقطتين التاليتين:

أ- أن التكنولوجيا الرقمية، أو العالية، أو الحديثة أو الجديدة، لا تمثل فى الحقيقة سوى وجه واحد من وجوه التطوير التكنولوجى للاقتصاد القومى. إذ يجب أن تكون لدينا ثلاثة محاور للتطوير: المجال عالى التكنولوجيا (هاى تك)، ومجال التكنولوجيا المعاصرة أو الحديثة ـ بالمعنى العام، ومجال التكنولوجيات التقليدية والحرفية.

هذا التقسيم الثلاثى أفضل من القسمة الثلاثية التى تجريها (يونيدو) ـ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ـ مثلاً بين تكنولوجيا عالية ومتوسطة ومنخفضة، إذ تحمل مثل هذه القسمة نظرة متحيزة لما هو أعلى وأحدث بالمقارنة مع ما يفترض أنه "أدنى". وفى ظروف بلادنا وما يمثلها فإن هناك تكنولوجيات قد تعتبر أقل تطوراً بالقياس المقارن مع الدول المتقدمة صناعياً، ولكنها تؤدى أو يمكن أن تؤدى وظيفة تطويرية فعالة للاقتصاد القومى، سواء كانت حديثة أو تقليدية.

وعلى ذلك يجب عدم النظر إلى أحدث كلمة قالها العلم أو التكنولوجيا باعتبارها "الأفضل" فى جميع الأحوال.

ب- ليس المهم تبنى التكنولوجيا الحديثة أو مجرد سد الفجوة (الرقمية). إذ قد يقف هذا أو ذاك عند حدود (استخدام) التكنولوجيا Usage أو توظيفها Utilisation ـ إنما الأهم هو المشاركة فى إنتاجها أو تصنيعها.

٣- *تحديث الصناعات المصرية:* رغم أن (برنامج تحديث الصناعة المصرية) لا يدخل مباشرة فى مجال اهتمامنا فى هذه الورقة، إلا أنه يمكن إبداء الملاحظات التالية:

أ – هناك حدود لاستخدام التمويل المخصص للبرنامج مثل كونه موجهاً لمنشآت القطاع الخاص (أو التى تمثل حصة رأس المال الخاص فيها ٥١% فأكثر)، وألا يقل عدد العاملين عن عشرة ولا يزيد عن ألف، وألا يشمل تحديث الآلات والمعدات الإنتاجية نفسها .. الخ. ويؤكد ذلك ضرورة تبنى برنامج آخر أوسع وأعمق، بحيث يكون البرنامج الممول من الاتحاد الأوروبى أحد أجزائه أو ربما أهمها. ونقصد بذلك ضرورة الاهتمام بما يلى:

– منشآت القطاع القائمة حتى الآن، والتى ما تزال تمثل أغلبية القطاع العام على كل حال.

– المنشآت الصغرى والحرفية.

– تحديث وتصنيع الآلات والمعدات الإنتاجية،وأدوات الورش.

ب– أهمية التوجيه نحو ما أشرنا إليه سابقاً من تعلم العمليات الصناعية والتصميمات والبحث العلمى الأساسى والتطبيقى والتطوير التجريبى والأعمال نصف الصناعية.

رؤية بديلة للأهداف التخطيطية:

نقدم فيما يلى رؤية بديلة للأهداف التخطيطية فى المجال التكنولوجى يمكن التعبير عنها بـ "منظومة هدفية"، وتأخذ هذه المنظومة شكل مثلث:

فأما رأس المثلث فإنه رفع مستوى المعيشة الاجتماعية (مقيساً بالتحسن الجوهرى فى مستوى إشباع الحاجات الأساسية والروحية للفقراء). ويتوقف هذا المستوى على:

– الموازنة بين الأجور والأسعار.

– استراتيجية للحماية الاجتماعية الشاملة للفئات الاجتماعية الضعيفة من كاسبى الأجور وغير كاسبيها.

– زيادة ملموسة ومتواصلة فى إنتاجية العمل، تشكل جنباً إلى جنب مع إضافات عوامل الإنتاج مصدراً للزيادة المستقرة فى المتوسط الحقيقى لنصيب الفرد من الدخل القومى، مقرونة بتحول جذرى فى الهيكل القطاعى للناتج المحلى الإجمالى من وجهة نظر التطور التكنولوجى والاجتماعى.

وأما قاعدة مثلث الأهداف فهى: فاعلية ــ كفاءة ــ تنافسية، حيث تقوم

الفاعلية Effectiveness على قدرة كل قطاع اقتصادى على تحقيق أهدافه المخططة ومن ثم الإسهام فى "هدفية" رأس المثلث المشار إليها، وتقوم الكفاءة على العلاقة النسبية بين النفقات والناتج. أما التنافسية فهى علو على مصعدين: الكفاءة والجودة.

هذه القاعدة تمثل: "القدرة" بالمعنى المعقد Complex والتى تصير متفرعة ــ نوعياً ــ إلى قدرة الفاعلية المحلية وقدرة الكفاءة الاقتصادية والقدرة التنافسية داخلياً وخارجياً.

ويبقى فى المثلث ضلعاه وهما: الضلع الأيمن الذى يمثله "تفعيل الإمكانيات التكنولوجية" Potentialities حيث توجد فى المجتمع والاقتصاد المصرى قدرات "كامنة" يمكن ويجب نقلها إلى حيز القدرات "الفعلية، أى تفعيلها"، فلدى المصانع والوحدات الإنتاجية المختلفة طاقات آلية عاطلة كثيرة، وأجهزة تمكن صيانتها وتشغيلها، ومواد أولية وسلع وسيطة وقطع غيار يمكن استخدامها أو إعادة استخدامها، وفيها عمال إنتاج مهرة وأشباه مهرة، وقوة عاملة رفيعة المهارة Highly – Skilled ومعاونون تقنيون، ومهندسون وعلميون من مختلف التخصصات والمستويات، وإداريون ومحاسبون ــ كل منهم يحمل فى داخله طاقة قابلة للتفجر الإيجابى إلى عمل منتج. وفى المجتمع ككل طاقات كامنة أخرى بغير حصر: فى "الأسرة النووية"، والعائلة الكبيرة، والقرية، والحى والمجتمع المحلى ــ وفى الورش الصغيرة وأماكن الحرف التقليدية الملاصقة لأماكن السكنى، وفى أماكن السكنى نفسها ــ توجد خلايا نشطة أو قابلة لأن تنشط، فيكون من كل ذلك: طاقة قابلة للتفجر الإيجابى كما قلنا. وهنا بالدقة يأتى الضلع الأيسر لمثلث الأهداف: ضلع الابتكارية Innovativeness ونعنى بها شيوع عمليات التجديد والإضافة والخلق "الفنى ــ التقنى" والإبداع. وإذا بما كنا نسميه (المنظومة العلمية ــ التكنولوجية) أو حتى القدرة العلمية ــ التكنولوجية، تتحول إلى ما يسميه كثير من الباحثين فى الغرب واليابان فى الآونة الراهنة ومنذ سنين: المنظومة الوطنية للابتكار National system of innovation.

تلك هى الرؤية الهدفية، وهى عنصر أول فى "الاستراتيجية".

والعنصر الثانى هو القوة والأداة، وتلك

تمثل "وسيط التفاعل" Catalyst الذى يفجر الطاقات إيجابياً ويذهب بها كل مذهب فى اتجاه خلق القيمة المضافة وتكثيرها، وتحسين الأحوال الاجتماعية. تلك "القوة – الأداة" تتكون من عنصر قائد وعنصر مقود.

فأما العنصر القائد – أو الرائد – فهو البحث والتطوير R & D. فكل مصنع لإنتاج السلع أو موقع لإنتاج العناصر "غير الملموسة" Intangibles يجب أن تلحق به، أو بالأحرى، "تغوس" فيه: وحدة أو مركز للبحث والتطوير، وغالباً للأبحاث التطبيقية Applicative Research وأعمال التطوير التجريبى والتشغيل نصف الصناعى Semi-industrial كما ذكرنا غير مرة.

وأما الذى يشد أركان هيكل البحث والتطوير فهو الجهد الحكومى الرامى – من جهة أولى – إلى الاحتضان المباشر لقلاع البحث الأساسى (أى غير الموجه مباشرة لإنتاج سلعة أو خدمة بعينها) مثل المركز القومى للبحوث ومعاهد أكاديمية البحث العلمى فى مصر. ومن جهة ثانية إلى تقديم تمويل موجه بنظام العقود مع جهات البحث التطبيقى الكثيرة لإنجاز أبحاث مطلوبة ضمن نظام الأولويات المتضمنة فيما يفترض أن يكون: وثيقة السياسة والخطة العلمية – التكنولوجية: (تكنولوجيا فضائية – نووية – إلكترونية – كيميائية وبيولوجية – مواد جديدة – طاقات متجددة .. الخ).

وقد غدا البحث والتطوير بهذا المعنى – فى الفكر الاقتصادى التنموى الراهن – بمثابة "الرافعة" لتحقيق النمو الاقتصادى المستبطن داخل نموذج النمو الاقتصادى فيما يسمى Endogenous growth. فهو العنصر القائد – يكمله/ يعاونه/ يقف من دونه ومن خلفه عنصر "مقود" هو التطوير التكنولوجى الابتكارى من خلال: التقليد أى محاكاة الآخرين السابقين، وكذا التعلم من خلال العمل أو التعلم بالممارسة، وذلك بتعلم "كيفية" تصميم المنتج، ورسم ورق التشغيل، ثم تنفيذ الأعمال: التقطيع والخراطة والكشط والتفريز إلى غير ذلك من العمليات التصنيعية الأساسية التى يجب اتقانها قبل كل شيء. فهذا هو التعلم بالعمل.

أما التقليد فبابه موارب بل مفتوح على مصراعيه: فهناك براءات الاختراع التى انتهت مدد حمايتها فدخلت فى حيز (الملك العام)، والتطويرات التى أدخلت

عليها فى كل مكان، والتى يسرت الاستفادة منها (اتفاقية الملكية الفكرية) المرفقة مع اتفاق إقامة منظمة التجارة العالمية ١٩٩٤. وباب الهندسة العكسية لم يوصد كما يتوهم كثيرون.

ابتداء من تصنيع المغازل وأنوال النسيج، وتجهيز وصباغة الأقمشة، ثم تصميم و "تفصيل" الملابس الجاهزة ـ إلى تصنيع أجهزة المذياع الصغير، ومسجلات الصوت والصورة ـ بل والحاسب الشخصى ـ ماذا نقول؟ ـ بلى والتليفون المحمول ـ أو النقال ـ أو الخلوى. كلها مفتوحة للتطوير ـ إن لم يكن عن طريق التعلم بالممارسة والتقليد والهندسة العكسية (حينما تقف حواجز البراءات والتراخيص) فليكن عن طريق المشاركة الفعالة فى التصنيع ولو من خلال المشروعات المشتركة مع عمالقة الصناعة Joint ventures.

ويبقى فى النهاية أن نشير إلى أن جمهورية مصر العربية (وفق دليل معاهد البحث والتطوير الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لمنطقة غربى آسيا إسكوا)، لديها خمسون مركزاً ومعهداً على الأقل تمارس نشاطاً عالى الوتيرة فى هذا المجال[٨].

ولكن يغلب على هذه المراكز والمعاهد أنها عموماً مواقع للبحث التطبيقى بصفة رئيسية، وللبحث الأساسى بصفة ثانوية، وأنها إما حكومية أو ممولة من الحكومة. وهنا يثور سؤالان:

أين توزيع الأدوار بين المواقع المخصصة للبحث الأساسى ـ الوطنى، بالمعايير العالمية، والمواقع الأخرى المخصصة للبحث التطبقى المرتبط ـ عن طريق العقود ـ مع الجهات المستخدمة Users أو جهات الطلب الفعلى على التكنولوجيا؟

وأين دور القطاع الخاص؟ بل أين ذهبت مراكز البحث والتطوير (القديمة) فى القطاع العام، مثل مركز البحوث والتطوير للصناعات الإلكترونية، بشركة النصر للتليفزيون فى ضاحية (دار السلام) قرب معادى القاهرة؟ وغيره كثير؟!

بيد أن القطاع الخاص فى السنوات الأخيرة، أخذت بعض خلاياه الشابة تغزو السير حثيثاً ـ بطيئا مع ذلك ـ فى مجال التكنولوجيا العالية. وتوجد عدة مئات على الأقل من الشركات الصغيرة التى أقامها شباب المهندسين وهواة أو محترفى العمل على الحسابات والاتصالات

والشبكات والإمداد بالخدمات المعلوماتية وتجهيز نظم المعلومات الإدارية والمكتبية والمهنية.. الخ، وهو ما يتضح من الدليل الذى أعده (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار)، بمجلس الوزراء حول شركات التكنولوجيا العالية فى مصر[٩]. وهنا نسأل سؤالاً ختامياً، مادمنا بصدد (دالة هدف) استراتيجية للقطاع التكنولوجى المصرى:

كيف يمكن لم شعث شركات التكنولوجيا العالية البازغة فى مصر، وتنقيتها من الدخلاء، ودعم الأصلاء وتوجيههم نحو أولويات السياسة إن وجدت؟

السياسات والإجراءات:

فأما السياسات، فيمكن إجمال بعض أهمها فيما يلى:

أولاً: سياسة تمويل البحث العلمى والتطوير التكنولوجى:

هنا يجب العمل على زيادة نصيب نفقات البحث والتطوير منسوبة إلى كل من الناتج المحلى الإجمالى والموازنة الحكومية وموازنة الهيئات الاقتصادية وميزانيات الشركات العامة والخاصة جميعاً.

ويشيع هنا الرقم القائل بأن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير (ب، ت) إلى الدخل القومى فى مصر يبلغ حوالى ٠,٦% (ستة من الألف)، ويقولون إنها متدنية للغاية بالمقارنة مع كثير من دول العالم النامية والمتقدمة على السواء. ونتفق مع هذا القول غير منازع.

ثانياً: سياسة تمويل التعليم التكنولوجى والتدريب التخصصى على أعمال الصناعة والمقاولات الصناعية:

ونشير هنا إلى أن الإنفاق هو – بالدقة – إنفاق على التكوين العلمى والتأهيلى للأفراد الذين يفترض فيهم القيام مستقبلاً بقيادة عمليات البحث والتطوير، فهم إذن القادة المحتملون للتطوير التكنولوجى.

ونشير هنا خاصة إلى مدارس التعليم الصناعى المتوسط وفوق المتوسط، والمعاهد التكنولوجية، وكليات الهندسة، ومراكز التلمذة الصناعية،ومعاهد ومراكز التكوين المهنى والكفاية الإنتاجية، والجودة، ومراكز التدريب المتخصص على أعمال الإنتاج المختلفة، ومقاولات إقامة المجتمعات الإنتاجية والخدمية على السواء.

ويمكن أن تشمل بنود سلة الإنفاق

المقترحة هنا ما يلى:

- تكوين المعلمين والمدربين.
- توفير معدات التطبيقات والتدريب والتجريب فى المدارس والمعاهد والكليات المعنية والمراكز المتخصصة (وهى قاصرة قصوراً معيباً كما تبين الأبحاث)[١٠].
- بناء وتدعيم حلقات الربط بين معاهد العلم ومواقع الإنتاج (مثل ما يسمى "مشروع مبارك ــ كول" فى التعليم الصناعى المتوسط).

ثالثاً: سياسة مراقبة الأداء ومحاسبة فاعلية النفقة:

ليس يكفى إتاحة التمويل وإجراء الإنفاق، وإنما المهم أن يتم رفع مستوى الاستفادة المثمرة منهما وفق معدلات أداء محددة، وأن تتم مراقبة ومحاسبة التكاليف وفق منهجية (فاعلية النفقة Cost-Effectiveness). وقد بينت ــ مثلاً ــ دراسة لمعهد البنك الدولى عن اقتصاد المعرفة فى كوريا الجنوبية ــ وما أدراك ما هى كوريا الجنوبية؟ أنه بالرغم من ارتفاع مستوى الإنفاق على التعليم وعلى البحث والتطوير فى ذلك البلد فإن النتائج المحققة منه لا ترقى إلى مستوى ما يدفع مقابلها، وأن السبب هو عدم فاعلية النفقة إلى حد بعيد[١١].

رابعاً: تضمين شركات القطاع العام فى مشروع التطوير التكنولوجى والتحديث الصناعى:

بينما تتبنى وزارة الصناعة (بالتعاون مع الاتحاد الأوروبى) شركات القطاع الخاص دون تمييز بين القطاعات، فإن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (من خلال ما يسمى "برنامج التنمية التكنولوجية")، يرعى شركات القطاع الخاص فى مجال (التكنولوجيا العالية والاتصالات). وتبقى شركات القطاع العام ــ رغم أهميتها ــ بدون جهة ترعاها تطويراً وتحديثاً. لذا نقترح أن تتضمن سياسات التنمية التكنولوجية هذه الشركات ضمن الرؤية التخطيطية الشاملة.

خامساً: التكافل التشاركى بين منشآت القطاع الصناعى والصناعات الصغيرة والمتوسطة

والمنشآت الصغرى والحرفية والتقليدية، والتعاونيات خاصة فى المحليات، والجمعيات الأهلية ذات الصلة، وذلك ضمن سياسة التخطيط المسماة "التخطيط بالمشاركة" Participatory Planning.

ونلفت الانتباه هنا بصفة خاصة إلى أهمية ما يغفله الكثيرون، أى:

– الصناعات الحرفية والتقليدية، والتعاونيات.

الوسائل أو الإجراءات التخطيطية (المشروعات):

ويمكن النظر إلى تلك الوسائل والإجراءات على أنها أقرب إلى أن تكون "مشروعات تنفيذية" فى مجالات بعينها. ونخص بالذكر ما يلى:

١– تبنى مشروع للتعميق الصناعى.

ونرى أن يشمل المشروع جزئية هامة هى "التعميق الإلكترونى" بالوصول إلى مستوى تصنيع المكونات الصغرى من رقائق السيليكون والدوائر المتكاملة والأجهزة المبرمجة الدقيقة والقابلة للاستخدام فى عديد من المجالات (مستشفيات ــ مدارس ــ جامعات ــ بنوك ــ وحدات تحكم صناعى.. الخ).

٢– إعطاء اهتمام خاص للدعم المالى والتقنى للإنتاج المدنى لقطاع الإنتاج الحربى (من خلال الهيئة القومية للإنتاج الحربى والهيئة العربية للتصنيع). ففى هذا القطاع بالذات تم ويتم أفضل إنجاز تكنولوجى مصرى فى العمق كما سبقت الإشارة.. سواء فى التصميمات، أو فى تصنيع الآلات ومعدات الورش، أو المنتجات المعدنية، أو الكيماويات، أو الإلكترونيات الدقيقة وتطبيقاتها وفى قطاع الاتصالات[١٢].

الهوامش:

١) أنظر: الهيئة العامة للاستعلامات، المشروع القومى للنهضة التكنولوجية، عدد خاص من مجلة النيل، رقم ٧٧، صادر فى ٢٠٠١.

٢) راجع تصريحات السيد وزير الدولة للإنتاج الحربى أواخر عام ٢٠٠٠، وأوائل عام ٢٠٠١.

٣) أنظر مثلاً: مجلس الشعب، تقرير اللجنة العامة للمجلس عن استراتيجية التنمية التكنولوجية فى مصر، الفصل التشريعى السابع، دور الانعقاد العادى الخامس، عام ٢٠٠٠.

4) Industrial Modernisation Programme, Project Document, Egypt, February 1998.

٥) تصريحات وزير الصناعة فى الأهرام، ٢٦ فبراير ٢٠٠٢، ص ١٧.

6) See: Eng. Raafat Radwan. Digital Divide in Egypt, 2001.

٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١، توظيف التقنيات الحديثة لخدمة التنمية البشرية، ص ٤٥.

8) See: ESCWA, Directory of Research and Development Institutes in the ESCWA Member Countries, U.N, New York, 2001, PP. 194-95.

9) The (Egyptian) Cabinet Information and Decision support Center. High – Tech Companies in Egypt, 1999.

١٠) د. محمد عبد الشفيع عيسى، التعليم التكنولوجى والتدريب الصناعى

التخصصى، بحث مقدم إلى المؤتمر العام لاتحاد الصناعات المصرية، ١٩٩٩.

11) OECD & World Bank Institute, Korea and the knowledge – based Economy, Making the Transition, 2000, PP. 11-17.

١٢) عن قطاع الاتصالات فى مصر، أنظر بصفة خاصة:

– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الإسكوا)، التجارة فى الخدمات: الاتصالات، دراسات حالة: مصر والأردن ولبنان، ص ص ٨٥-١١٦.

بحوث اقتصادية عربية

مجلة فصلية محكمة

تصدرها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

ترحب بتلقى المساهمات العلمية التالية مكتوبة باللغة العربية:

- بحوث تخضع للتحكيم.
- مقالات علمية متميزة فى مجال الاقتصاد.
- عروض لكتب وتقارير علمية حديثة النشر.
- تعقيب على أبحاث أو مقالات نشرت بالمجلة.
- عرض مختصر لرسائل علمية تم إجازتها حديثاً.
- عرض للمشروعات البحثية فى مجال الاقتصاد التى تتم فى مؤسسات البحث العلمى العربية.

وترحب المجلة أيضاً بتلقى المؤلفات الحديثة من الكتب للباحثين العرب لإضافتها لمكتبة الجمعية، ولإعداد عروض مختصر لها بالمجلة.

مؤتمر

التأثيرات القانونية والاقتصادية والسياسية للعولمة على مصر والعالم العربى*

المؤتمر السنوى السادس

كلية الحقوق ـ جامعة المنصورة

٢٦-٢٧ مارس ٢٠٠٢

عقد بالقاهرة خلال يومى السادس والسابع والعشرين من مارس المؤتمر السنوى السادس لكلية الحقوق بجامعة المنصورة برئاسة الدكتور/ يحيى عبيد رئيس الجامعة وتحت رعاية الدكتور/ مفيد شهاب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى. وقد تم تقديم ٣٤ ورقة عمل تغطى كافة الجوانب المرتبطة بموضوع المؤتمر، وقد تم عرض هذه الأوراق ومناقشتها والتعقيب عليها خلال الجلسات اليومية للمؤتمر والتى بلغت ست جلسات على مدى يومى المؤتمر، وفيما يلى عرضاً لبعض الأوراق والأبحاث ذات التوجه الاقتصادى التى تم تقديمها فى هذا المؤتمر.

بنية مفهوم العولمة فى الخطاب العربى المعاصر: (عبد الله محمد الحميد):

تؤكد هذه الدراسة على أن التعامل مع قضية العولمة من خلال التعبير عن مضمونها بواسطة مفاهيم كلية وما استتبعه هذا من الاعتماد على الأسلوب الاستنباطى المجرد، قد أثر سلبياً على اتجاهات تناول الكتابات العربية حول هذا الأمر. وأن هذا الأثر السلبى قد أخذ مظهرين، أولهما سلبية موقف المفكرين العرب من العولمة فى معظم الأحيان بسبب ربط مفهومها بالهيمنة الغربية، ومن ثم انحياز الخطاب الفكرى العربى ضد العولمة، ثانيهما هو ضعف الإنتاج المعرفى للخطاب الفكرى العربى.

وأكدت الدراسة أن الكتابات العربية لم تنجح فى الوصول إلى غايتها فى فهم وتفسير ظاهرة العولمة وتوضيح آثارها، وأنها قد اختزلت هذه الظاهرة المعقدة والمتعددة الأبعاد فى مفاهيم كلية مجردة، وتم الاعتماد على لغة ميتافيزيقية للتعبير عن تلك المفاهيم. كما أن معظم المفكرين العرب لا يوجد لديهم مضمون أو ماهية واحدة للعولمة، بل يمكن الحديث عن عدة مضامين أو ماهيات للعولمة وهى تختلف باختلاف الدوافع والأيديولوجيات الفكرية، وإن كان هناك خاصية عامة تربط جميع تلك المضامين وهى وجود عنصر الهيمنة بشكل أو بآخر فى كل تعريف لماهية

* إعداد نواف محمود محمد شمالة.

العولمة.

إن هذا التناول للعولمة هو تناول قاصر فهو اختزال لها، ويجب ألا يتم التعامل معها إلا باعتبارها عملية تاريخية فى حالة تحول وتطور دائم وليس مجرد مضمون يمكن اختزاله فى قوالب لغوية جامدة، وإن هذا التعامل فى نظر الباحث سيكفل تجنب الكثير من الثغرات المنهجية، إضافة لجعل الخطاب المعرفى أكثر كفاءة.

تأثير العولمة على الاستثمار الأجنبى المباشر دراسة لبعض الجوانب الاقتصادية والقانونية (صلاح زين الدين):

أشارت هذه الدراسة إلى أن العولمة فى الأساس هى عملية شاملة ولا تراجع فيها، كما تناولت دراسة وتحليل ماهية العولمة وأبعادها التاريخية والاقتصادية، ثم تحليل روافد العولمة وأهمها حرية التجارة وانتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال وتحول النظم الاقتصادية نحو اقتصاد السوق الحرة إضافة للتطور التكنولوجى خاصة فى مجال تكنولوجيا المعلومات. وتناول موقف مصر من قدرتها على صياغة سياسة للتنمية فى ظل الشروط والتحديات والفرص الملائمة للعولمة، واقترحت الدراسة بعض الأفكار بهذا الصدد أهمها:

– صياغة جيدة للسياسة الاقتصادية على المستوى الكلى تراعى الأطر الاجتماعية.

– التركيز على مشروعات البنية الأساسية فى مجالات التعليم والصحة والمواصلات والاتصالات والأمن الغذائى، وذلك كشرط ضرورى لضمان توزيع أفضل للثروة والدخل وتهيئة مناخ جيد للاستثمار المنتج،والانفتاح على الاستثمارات المباشرة والتكنولوجيا المتقدمة.

–رفع كفاءة المؤسسات المالية والمصرفية وإصلاح الإدارة الحكومية.

– ضرورة اتخاذ تدابير على مستوى التعاون الدولى متعدد الأطراف للاستفادة من الفرص المتاحة، ومن ذلك الاستفادة من المعاهدات الدولية مثل معاهدة ريو عام ١٩٩٢ فى مجال البيئة، ومعاهدة فيينا عام ١٩٩٣ لحقوق الإنسان، مؤتمر مكافحة الفقر فى كوبنهاجن عام ١٩٩٥، وقرارات مؤتمر قمة الدول السبع فى كولونيا عام ١٩٩٩ لمساعدة الدول الأكثر فقراً.

وأنه من المناسب فى هذا السياق طرح ضرورة العمل على إصلاح وتطوير المؤسسات الاقتصادية الدولية

مثل بنوك التنمية والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية.

العولمة ومعايير العمل الدولية (محمد سعدو الجرف):

تتساءل هذه الدراسة فى البداية عن كيفية التعامل مع موضوع معايير العمل الدولية محلياً وما هو الهدف من التركيز عليها فى ظل اتفاقية الجات GATT ومنظمة التجارة العالمية WTO التى أصبحت تمثل الضلع الثالث من أضلاع النظام الاقتصادى العالمى الجديد، والمرادف لمصطلح العولمة بوصفها مصطلحاً اقتصادياً فى الأصل، والذى تشكل بهدف إزالة الحواجز الزمانية، والمكانية، والعقدية، والاقتصادية بين الدول. وقد تم فى هذا البحث بيان لأهم معايير العمل الدولية وبيان الهدف منها ومن إقحامها وربطها بتحرير التجارة العالمية، وأكدت الدراسة أن هدف هذه الإجراءات الأساسى هو وجود سياسات حمائية ضد صادرات الدول النامية، وأن التركيز على معايير العمل الدولية ــ الذى تنتزعه وتروج له الدول المتقدمة ــ من خلال اتفاقيات التجارة ربما يؤدى إلى مزيد من العوائق التجارية خاصة بالنسبة للدول النامية، وأن تركيز المفاوضات حول معايير العمل فقط دون التركيز على مساعدة الدول النامية على تحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، هو أمر غير فعال لوصول المفاوضات إلى نتائج جيدة يمكنها مساعدة طرفى التفاوض من الدول المتقدمة والدول النامية.

كما ينصح البحث بضرورة قيام الدول النامية بإعطاء العمال القدر الكافى من الحقوق الاجتماعية بما يتناسب مع درجة النمو الاقتصادى لكل دولة على حدة، وأن تعمل الدول النامية كذلك على حماية نفسها ومصالحها، ضد سلبها الميزة النسبية التنافسية لبعض منتجاتها نتيجة لانخفاض أجور العمالة فيها.

الظواهر الاقتصادية والسياسية للعولمة، ظاهرة غسيل الأموال وأثرها على الاقتصاد الوطنى (عزيزة الشريف):

تركز الحديث فى هذا البحث عن إحدى الظواهر المرتبطة بنظام الاندماج العالمى أو العولمة، وهى ظاهرة غسيل الأموال. وهذه الظاهرة تشكل نوعاً من التحايل على النظم المشروعة للكسب وانتقال الأموال، وهو أمر قد يكون قديماً، ولكن الجديد هو وجود العوامل الحديثة المصاحبة لظاهرة العولمة والتى تساعد على انتشار وزيادة خطورتها على سبيل

التحديد ما يلى:

– ما صاحب العولمة من إلغاء القيود الخاصة بتحويل العملات والأرصدة المالية بين دول العالم.

– تقدم الوسائل الفنية الحديثة لنقل الأموال مع صعوبة متابعة حركة النقل.

– أن هذه الظاهرة التى هى من إفوازات العولمة هى ظاهرة دولية فى الأغلب الأعم، فمن النادر أن تتم عملية الغسيل فى إطار داخلى أو إقليمى محدود.

وقد استقرت الدراسات فى هذا الخصوص على أن عملية غسيل الأموال لها مستويات ثلاثة رئيسية أو ثلاث مراحل هى:

– *مرحلة الإحلال Placement:*

والتى تستهدف تقديم المال فى صورة تجارة مشروعة، وهى المرحلة الأساسية وتمثل عملية نفاذ الدخل النقدى إلى مؤسسة مالية تقليدية وفى الغالب خارج موطنها الأصلى.

– *مرحلة التعتيم (التغطية) Layering.*

وهى مرحلة يتم فيها فصل الدخل عن أصله، بخلق طبقات معقدة من صفقات مالية تهدف إلى إخفاء معالم مصدر المال، وإبعاده قدر الإمكان عن تتبع الحركة الحسابية له.

– *مرحلة الدمج Integration:*

وهى تكفل الغطاء النهائى للمظهر الشرعى للثروة ذات المصدر غير الشرعى، وبهذه العملية توضع الأموال المغسولة مرة أخرى فى الاقتصاد بطريقة يبدو معها أنه تشغيل عادى لمال من مصدر نظيف.

عقود BOT وآليات الدول العالمية (أحمد السعيد الزقرد):

تناولت هذه الدراسة أهم نتائج التأثيرات المرتبطة بالانتقال من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام اقتصاد السوق، والذى انعكس بصفة مباشرة على زيادة العقود التى تبرمها الإدارة الحكومية، وعلى تقييد سلطة هذه الإدارة فى مواجهة المتعاقد الآخر. وعلى اتساع نطاق الشروط الاتفاقية فى العقود المذكورة. وقد نتج عن هذه التطورات بالنسبة للحالة المصرية صدور عدة قوانين بهذا الشأن تعمل على تحقيق هذه الأهداف المذكورة.

وإن النظام الاقتصادى العالمى الجديد بما يمثله من الشركات متعدية الجنسية والكيانات الاقتصادية الضخمة، قد انعكس على تحرير التجارة. فظهرت اتفاقيات دولية جديدة وعقود لا تتحقق أهداف تحرير التجارة بدونها،وبذلك تم

تناول عقود الـ BOT بوصفها أحد أهم آليات الدولة العالمية. وهى العقود التى تبرمها الحكومة أو أحد الجهات التابعة لها (ويسمى بالمتعاقد) مع إحدى الشركات الوطنية أو الأجنبية (وتسمى شركة المشروع)، لإنشاء مرفق عام وتشغيله لحسابها مدة من الزمن على أن يتم نقل ملكيته بعد انتهاء مدة الامتياز إلى الدولة (أو المتعاقد).

وسارعت الدراسة بالتنويه أن عقود الـ BOT ليست ذات طبيعة واحدة، فبعضها يقوم على التشغيل وإعادة الملكية، وبعضها لا تلتزم فيه شركة المشروع بالبناء أصلاً، بل تستأجر من الدولة مشروعاً قائماً بالفعل، وتقتصر التزامات شركة المشروع على إدارته وتشغيله. والبعض الآخر يقوم على تأجير شركة المشروع مدة معينة وتسمى لذلك بعقود الـ B LT. وبعضها يقوم على بناء شركة المشروع وتمليكها لمنشأة ما وتشغيلها لمدة معينة على أن تنقل ملكيتها بعد ذلك للدولة، فتسمى بعقود الـ BOOT. وبذا تختلف التزامات أطراف العقد بحسب طبيعته.

الآثار الاقتصادية للعولمة على القطاع المصرفى فى مصر (صفوت عبد السلام عوض الله):

أكدت الدراسة أنه يمكن القول بأن الجانب المالى والاقتصادى، هو من أكثر جوانب الحياة تأثراً بالعولمة على الإطلاق. فالعولمة تقوم على حرية أكبر للتدفقات الاقتصادية السلعية والخدمية والمالية عبر الحدود، وعلى حرية أوسع لتدفق المعلومات عبر شبكات الاتصالات العالمية التى تشكلت بفضل تطور التكنولوجيا. والعولمة بهذا المعنى تؤثر تأثيراً مباشراً على أوضاع التجارة الخارجية لمختلف الدول، وبصفة خاصة على موازين مدفوعاتها.

وأنه فى ظل الاتجاه السائد عالمياً حول التحرير الاقتصادى ونبذ الانغلاق، فإن تحرير تجارة الخدمات لا مناص منه وسوف تزداد أهميته مستقبلاً، وبالنسبة لحالة مصر فهى تتمتع بمزايا نسبية كبيرة فى مجالات خدمية عديدة والتى من بينها الخدمات المالية والسياحة والنقل والمقاولات وغيرها، وبالتالى فلا يمكنها الوقوف بمعزل عن مثل هذه الاتجاهات والتيارات السائدة فى العالم، وإنما ينبغى عليها التكيف مع هذه الاتجاهات والتيارات والاستفادة منها، ويتم ذلك بإعادة تهيئة الجهاز المصرفى المصرى،

مع ضرورة تبنى استراتيجية متكاملة لتطوير العلاقات المالية على أساس إقليمى (عربى ــ أفريقى)، وهو ما يشكل أساساً قوياً تستند إليه البنوك المصرية فى مواجهتها لمنافسة البنوك الأجنبية، مع ضرورة الاهتمام بالمستحدثات المالية الجديدة فى مجال الخدمات المصرفية وتقوية قاعدة رأسمال البنوك المصرية وتطوير سوق رأس المال.

الجوانب الاقتصادية لحماية حقوق الملكية الفكرية فى قطاع الزراعة فى إطار اتفاق التريبس ــ دراسة تحليلية (السيد أحمد عبد الخالق):

قامت هذه الدراسة بإبراز أن قطاع الزراعة كان ومازال أحد أهم القطاعات الاقتصادية وأنه سيبقى دوماً محلاً للاهتمام على المستوى القومى فى الدول المتقدمة والنامية، وأن هذا يرجع لما له أهمية اقتصادية واجتماعية عالية. ولقد كان البعد القومى هو المسيطر على هذا الاهتمام، إلا أن دوائر هذا الاهتمام اتسعت لتخرج إلى الصعيد الدولى، حيث سعت دول عديدة إلى تحرير التجارة العالمية فى المنتجات الزراعية ومستلزماتها. هذا فى الوقت الذى تصدت فيه دول أخرى لمثل هذا التحرير. وهو ما يبرز التباين فى المصالح وما ترتب على هذا التباين من الخلافات والمناقشات التى دارت ومازالت تدور عند محاولة البعض إدراج تحرير التجارة فى السلع والمنتجات الزراعية فى الاتفاقيات الدولية مثل الجات أو اتفاقيات أورجواى. إلى أن أسفرت جولة أورجواى ١٩٨٦-١٩٩٤ عن إدراج قطاع الزراعة ضمن المجالات الجديدة ليشملها التحرير المتدرج على نحو جزئى، ومازالت الزراعة من الموضوعات المستمرة على أجندة المفاوضات فى منظمة التجارة العالمية.

كما أشارت الدراسة لما حظيت به الملكية الفكرية بصفة عامة وفى قطاعى الأدوية والزراعة بصفة خاصة من الاهتمام الشديد من قبل الدول المتقدمة، وأن الاهتمام بهذه الحماية يعود بالأساس إلى العوامل الآتية:

- الاتجاه العام فى الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة لخصخصة سياستها الخارجية، بحيث أصبحت سياسات مطعمة بالمصالح التجارية التى تجسد تطلعات الشركات الخاصة فى تلك البلدان.
- امتلاك الولايات المتحدة زمام المبادرة

لهذا الأمر، بهدف استعادة السوق الأجنبية للمنتجات الزراعية الأمريكية، التى تقلصت بسبب السياسات الزراعية الأوروبية، التى أدت جزئياً إلى تدهور الصادرات الأمريكية من نحو ٢٦% من إجمالى الصادرات الزراعية العالمية لنحو ١٨,٥% عام ١٩٨٥.

- أن الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة تنظر إلى المعرفة والتكنولوجيا على أنها أحد أهم ركائز الرأسمالية، وأنه يمكن تصديرها للخارج سواء كان ذلك فى صورة معرفة Know how- أى التكنولوجيا فى شكلها الناعم soft technology أو فى شكلها الصلب hard technology أى شكل آلات ومعدات وأجهزة.

- كذلك يرى البعض أن مثل هذه الحماية لحقوق الملكية الفكرية تعد ضرورية لدفع ودعم البحث العلمى والتطوير.

- يرى البعض الآخر أن اتفاقية التريبس تعد مهمة جداً، نظراً لأن الكثير من الدول النامية الآن تتبع النموذج اليابانى، الذي يعتمد على التقليد والنقل والمحاكاة للمنتجات الواردة من الدول المتقدمة، والحصول على التكنولوجيا الأجنبية المتطورة وتوظيفها فى إطار استراتيجيتها للحاق بالدول المتقدمة، وهو ما يعرف بـ catching up strategy .

المتغيرات المحلية والدولية وتنامى عمليات غسيل الأموال مع إشارة خاصة لتأثيرها على مصر والعالم (سيد شوربجى عبد المولى):

أشارت الدراسة إلى أن حجم الأموال المغسولة طبقاً لتقديرات صندوق النقد الدولى قد بلغ ما يقرب من ٥٠٠ بليون دولار، تتداولها الأيدى فى عالم الإجرام عام ١٩٩٨.

وأن ظاهرة غسيل الأموال قد تنامت كثيراً نتيجة للعديد من الأسباب أهمها ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة وارتباط العالم ببعضه بشبكة هائلة من العلاقات التجارية والمالية، وما تبعه من تعميق ظاهرة عالمية الأسواق فى ضوء التطور التكنولوجى السريع لشبكة الاتصالات الحديثة وما ترتب عليه من سرعة تداول المعلومات وإنجاز الصفقات التجارية الدولية، فضلاً عن التطورات المتسارعة فى أسواق التمويل الدولية. وقد انتهت الدراسة لعدد من النتائج أهمها:

- أظهرت الدراسة أن عصابات الإجرام المنظم تستفيد من الحدود المفتوحة ومناطق التجارة الحرة والمراكز

المصرفية الحرة والتحويلات الإلكترونية فى غسيل أموالها.

– وجود دوافع قوية لدى بعض الدول تؤدى إلى ترحيبهم بالأموال المغسولة مثل دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى السابق، نظراً للحاجة الملحة لتلك الأموال ولعدم تلبية المؤسسات الدولية لتلك الاحتياجات التمويلية المطلوبة.

–أدت عمليات التحرير المالى فى العديد من الدول دون توفير البيئة القانونية والرقابية والإدارية فى الأجهزة المصرفية إلى تنامى عمليات غسيل الأموال، إضافة لعدم فاعلية النظم والقوانين الخاصة بمكافحة غسيل الأموال.

– تزايد معدلات الفقر والبطالة والجريمة فى العديد من الدول كان من العوامل المشجعة لتفشى ظاهرة الفساد وهو المناخ المواتى لغسيل الأموال.

– انتشار ظاهرة الاحتكارات والتحالفات الاستراتيجية وتهميش الدول النامية فى مجال التشريعات والمال والأعمال، إضافة لانحدار أخلاقيات العمل السياسى والتضارب فى القوانين والنظم بين الدول فى مجال التشريعات الخاصة بمكافحة غسيل الأموال، كلها عوامل ساعدت على زيادة حجم الظاهرة.

كما توصى الدراسة فى الختام بضرورة العمل على تحقيق العدالة فى نظام التجارة الدولى، وتعزيز التعاون القضائى لمكافحة جرائم غسيل الأموال،وإلزام المصارف والمؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات العاملة فى ذات المجال بتطوير أدائها باستمرار وممارسة قدر أعلى من الرقابة العالمية، وضرورة عدم تسرع الدول النامية فى اندماج اقتصادياتها فى الاقتصاد العالمى إلا بعد تقوية بنوكها المركزية حتى يمكنها القيام بدورها الفاعل فى وضع السياسات المالية والنقدية.

توجهات الاقتصاد الجزائرى نحو العولمة: من برامج التعديل إلى الشراكة والتكتل الإقليمى (محمد راتول):

تلقى الدراسة فى البداية بعض الضوء على ما شهده ويشهده الاقتصاد الجزائرى كبقية اقتصاديات الدول النامية من تحولات عميقة، بدأت بإبرام اتفاق ستاند باى ١٩٩٤، ثم برنامج التعديل الهيكلى ١٩٩٥، وأن هذه التحولات قد شملت كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وكانت لها انعكاسات أكيدة بعضها إيجابى والآخر سلبى على مجمل النشاط الاقتصادى فى الجزائر. وأنه

وبالتوازن مع تلك التحولات شرع فى إجراء جولات عديدة من المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة ومع الاتحاد الأوروبى، انتهت الثانية بتوقيع اتفاق الشراكة فى بروكسل بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠٠١ ليدخل حيز التطبيق مطلع ٢٠٠٢، فى حين تجرى اللمسات الأخيرة لإبرام الاتفاق مع المنظمة العالمية للتجارة.

وكل هذه الاتفاقيات تزيد من تعميق توجه الاقتصاد الجزائرى نحو العولمة، ومن ثم فقد قامت الدراسة باستعراض كافة هذه الاتفاقيات وتأثيراتها. كما أنها قد انتهت إلى أنه رغم حصول الاقتصاد الجزائرى على بعض المكاسب نتيجة للاندماج فى الاقتصاد العالمى فى أولى خطواته، إلا أن الآثار السلبية التى ستحتاجه أكيدة وتأتى فى مقدمتها الآثار الاجتماعية، حيث إن هذه التحولات أدت إلى التخلى عن سياسات الدعم المختلفة دون أن يقابل ذلك بإجراءات للمساعدة الاجتماعية، الأمر الذى أدى لتفاقم ظاهرة الفقر وتدنى مستوى المعيشة للطبقة المتوسطة.

كما يأتى اتفاق الشراكة ليزيد من حدة مشاكل المؤسسات العامة والخاصة التى لازالت غير قادرة على المنافسة، وهو الأمر الذى سيعمق من حدة المشاكل الاجتماعية.

وفى الختام تؤكد الدراسة على أن كل ما سبق يلزم السلطات العمومية بضرورة النظر بجدية لتلك المشاكل والعمل على وضع خطط نافذة وسريعة لتأهيل المؤسسات من جهة والتصدى لتدهور الأوضاع الاجتماعية من جهة أخرى.

أضواء على الجديد في المكتبة الاقتصادية

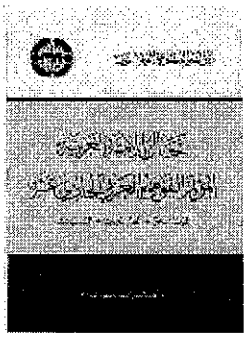

حال الأمة العربية
المؤتمر القومى العربى الحادى عشر
الوثائق - القرارات - البيانات
مركز دراسات الوحدة العربية
مايو ــ ٢٠٠١

يتضمن هذا الكتاب الوقائع الكاملة للمؤتمر القومى العربى فى دورته الحادية عشرة الذى عقد فى بغداد وأطلق عليه وبصفة استثنائية اسم الشهيدة الفلسطينية الرضيعة "إيمان حجو". ويضم هذا الكتاب ثلاثة أقسام حيث يتضمن القسم الأول ملخصاً لتقرير حال الأمة العربية، ويتولى القسم الثانى عرض عدد من الدراسات المتعلقة بالأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية للأمة العربية خلال عام ٢٠٠٠، ويتناول: العرب والعالم، الصراع العربى الصهيونى، الأمن القومى العربى، النظام العربى، الاقتصاد العربى، الأوضاع الاجتماعية والديمقراطية وحقوق الإنسان. ثم يأتى القسم الثالث والذى يتضمن وثائق وبيانات المؤتمر.

وفيما يلى استعراضاً لأهم ما تطرقت له دراسات المؤتمر فيما يخص العلاقات العربية ــ الشرق أوسطية لما يحتله هذا الأمر من أهمية وآثار مباشرة على منطقتنا العربية. فعلى صعيد العلاقات العربية ــ الإيرانية وبخاصة العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجى فقد عمل الطرفان بنية صادقة على استقرار هذه

العلاقة من خلال العمل الدائم على زيادة صور التعاون الأمنى والاقتصادى وبخاصة فى مجالات النقل الجوى والتعاون النفطى والسياحة الدينية.

وفيما يختص بالعلاقات العربية ــ الإسرائيلية والتى تحكمها فى الأساس علاقة الصراع مع الصهيونية، تعرضت الدراسة لما شهدته عملية التسوية السلمية للصراع العربى ــ الإسرائيلى خلال عام ٢٠٠٠ مع استعراض المسارات المختلفة لعملية التسوية، وإبراز تطور دور الأمم المتحدة فى هذا الصراع والتهميش الواضح لهذا الدور. كما تمت الإشارة إلى الانتفاضة الفلسطينية والتى ضاعف من وتيرتها فشل مفاوضات كامب ديفيد، والتأكيد على إن إسرائيل هى الخطر الأول والرئيسى الذى يهدد الأمن القومى العربى وقد قامت الدراسة باستعراض أوجه هذا الخطر.

وفيما يختص بالعلاقات العربية ــ التركية فقد ركزت الدراسة على الرؤية الأمنية لهذه العلاقة وأشارت إلى أن تركيا تأتى فى المقام الثانى مباشرة فى قائمة مهددى الأمن القومى العربى بعد إسرائيل. كما أكدت الدراسة على أن هذا التهديد جد بعيد إذا ما قيس بالتهديد القادم من إسرائيل،وبخاصة أن إرادة الدول العربية ــ بدون استثناء ــ فى تحسين علاقاتها مع تركيا فى مختلف المجالات هى إرادة حقيقية وواضحة. كذلك أشارت الدراسة إلى أنه على صعيد التعاون العسكرى التركى ــ الإسرائيلى والذى بدا عام ١٩٩٦، فقد ظهرت خلال الفترة الماضية العديد من المواقف والأفعال التى تشير إلى تطلع تركيا الآن لإقامة علاقات أكثر توازناً مع دول المنطقة.

ويتناول الكتاب الاقتصاد العربى وحاله عام ٢٠٠٠، وما آلت إليه مؤشراته الاقتصادية والاجتماعية. فقد أظهر الاقتصاد العربى فى التسعينات عموماً مستويات معتدلة من التضخم، فانخفض معدل التضخم من ٩,٧% عام ١٩٩٨ إلى ٧,٩% عام ٢٠٠٠ كحصاد للسياسات الانكماشية لبرامج الإصلاح الاقتصادى، لكن ذلك تم على حساب تقليص الإنفاق الحكومى بشقيه الاستثمارى والاجتماعى

وتراجع الأجور الحقيقية وارتفاع معدلات البطالة، وليس نتيجة لتحسن كفاءة السياسات الاقتصادية وتزايد الاستثمار وارتفاع الإنتاجية.

وفيما يختص بمؤشرات الفقر والحرمان البشريين، أكدت الدراسة أن كثيراً من البلدان العربية لم تترجم بعد الثروات الهائلة ومعدلات النمو الاقتصادية المرتفعة إلى تنمية بشرية وإلى إضافة رصيد جديد لتراكم رأس المال البشرى. وتقدر بيانات عام ١٩٩٧ القيمة المتوسطة لمؤشر التنمية البشرية HDI فى الأقطار العربية مجتمعة بحوالى ٦٢٦ وهى قيمة منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالمتوسط العالمى وقدره ٧٠٦، بل إذا ما قورنت حتى بمتوسط الدول النامية مجتمعة البالغ ٦٣٧. كما بلغت نسبة السكان الذين لا يتوقعون الحياة حتى سن الأربعين من عمرهم ١٣,٠% من إجمالى عدد سكان الدول العربية لنفس العام، إضافة لوجود ٦٥ مليون شخص من البالغين أميين، ووجود ٤٥ مليون شخص محرومين من الوصول لمياه شرب آمنة، كما بلغت نسبة البطالة نحو ١٥,٠% فى المتوسط وذلك لنفس العام أيضاً.

اتضح أيضاً التحسن الملحوظ فى قيمة التجارة الخارجية للأقطار العربية عام ٢٠٠٠ وهو الأمر المرتبط بشكل مباشر بارتفاع أسعار النفط، علاوة على ارتفاع حجم التجارة البينية العربية حيث ارتفعت نسبة الصادرات إلى ١٢,٠% من إجمالى الصادرات العربية، وارتفعت نسبة الواردات إلى ٩,٠% من إجمالى الواردات العربية.

كما تعرضت الدراسة لقضية غاية فى الأهمية وهى المتعلقة بالاقتصاد العربى وتحديات العولمة من خلال استعراض ثلاثة محاور رئيسية وهى:

المحور الأول: عولمة الموارد الطبيعية (النفط، المياه).

المحور الثانى: تحديات الانتقال إلى الاقتصاد الجديد.

المحور الثالث: عولمة الدولة القطرية العربية.

وفى هذا الصدد أكدت الدراسة أن هناك خطرين يهددان الدولة العربية أكثر من غيرها من الدول وهما خطر انتزاع السيادة أو التنازل عنها لصالح كيانات أخرى أكبر منها، وخطر صراع الهويات والحروب الأهلية التى تهدد بتفتيت السيادة وبتمزيق الوحدة الوطنية لكل قطر عربى.

وفى الختام تؤكد الدراسة أنه إذا كان لابد من التنازل عن بعض حقوق السيادة الوطنية فى ظل نظام العولمة فليكن هذا التنازل لصالح نظام إقليمى قادر على تعظيم المصالح العربية وصيانة الهوية القومية والحضارية وليس لصالح ترتيبات اقتصادية شرق أوسطية يستفيد الغير من عوائدها.

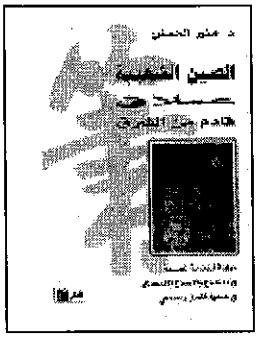

الصين الشعبية عملاق قادم من الشرق
دراسة للتجربة الصينية فى الانفتاح والإصلاح
الاقتصادى فى عمقها الثقافى والسياسى
منير الحمش
الأهالى ــ سورية ــ دمشق ــ ٢٠٠٢

يقوم هذا الكتاب بتتبع مراحل تطور التجربة الصينية فى إطارها التاريخى والثقافى والاستراتيجى، وذلك كمحاولة لفهم النموذج الصينى على حقيقته. وهو الأمر الذى استعرضته محتويات هذا الكتاب، الذى يضم إضافة للمقدمة والخاتمة الأقسام التالية:

القسم الأول: وهو المنوط بعرض الملامح العامة للصين الشعبية، كعملاق قادم من الشرق بلغ عدد سكانه ١٢٤٤,٢ مليون نسمة عام ١٩٩٧ يعيشون على أرض مساحتها نحو عشرة ملايين كيلو متر مربع، بلغت قيمة الناتج المحلى الإجمالى له ٩٠٢ مليار دولار لنفس العام، كذلك فقد استعرض هذا القسم تطور الإطار السياسى فى الصين بدءاً من الميثاق الثلاثى الذى تم بين ألمانيا وإيطاليا واليابان فى ٢٧ سبتمبر ١٩٤١، الحرب العالمية الثانية، ثم اندلاع الحرب الأهلية وانتصار

الشيوعيين. إضافة للخلاف الإيدلوجى بين موسكو وبكين والذى ترتكز بواعثه على الخلفية التاريخية ــ الحضارية للشعب الصينى، ورفضه التبعية أو الهيمنة الأجنبية مهما كان مصدرها.

القسم الثانى: والذى تناول مراحل تجربة الإصلاح الاقتصادى فى الصين. حيث يشير الكتاب لمرور عملية الإصلاح الاقتصادى بمرحلتين أساسيتين، الأولى: كانت خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٩٢، وقد تم فيها تطعيم الاقتصاد الاشتراكى ببعض قواعد وآليات السوق لضمان فاعليته وكفاءته إضافة لظهور شكل من أشكال الملكية الخاصة، والانفتاح الاقتصادى على الاقتصاد العالمى وتشجيع الاستثمار الأجنبى. الثانية: بدأت عام ١٩٩٢ عندما حصلت القيادة الصينية على موافقة المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعى الصينى على الإسراع بعملية الإصلاح الاقتصادى وتبنى مفهوم "اقتصاد السوق الاشتراكى" أو "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية". وكذلك فقد وافق المؤتمر الخامس عشر للحزب عام ١٩٩٧ على برنامج الإصلاح الاقتصادى المقدم من الزعيم الصينى جيانج زيمان، والذى يتضمن بيع النسبة الغالبة من الوحدات المملوكة للدولة، إضافة لإصلاح الإدارة وإقامة الأسواق الحرة وإقرار مبدأ اللا مركزية فى إدارة الاقتصاد، والعمل الدائم على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، واتخاذ المزيد من الحذر أثناء عملية الإصلاح الاقتصادى وخاصة فيما يتعلق بالاندماج بالاقتصاد العالمي.

ثم قام القسم الثالث من الكتاب: باستعراض موقع الصين فى شبكة العلاقات الدولية. وتطور العلاقات الصينية مع مراكز القوى العالمية خاصة أثناء الحرب الباردة وموقف الصين من قضية توسيع مهام حلف الأطلسى، والعلاقات الصينية ــ العربية، العلاقات الصينية ــ الإسرائيلية. إضافة للعلاقات الصينية مع الولايات المتحدة الأمريكية والتى تم تناولها من خلال أربعة محاور أساسية هى: قضايا الأمن فى شرق آسيا، تحرير التجارة وقواعد الاقتصاد الدولى، قضية الحد من التسلح ومنع الانتشار النووى، الموقف الصينى من القضايا العربية.

فى الختام قام الكتاب من خلال **قسمه الرابع** بإبراز موقف الصين فى الربع الأول من القرن الحادى والعشرين، وما هى إمكانية بقاء الولايات المتحدة كقوة وحيدة ومؤثرة فى صناعة القرار العالمى؟ وهل هناك إمكانية لبروز قوى عالمية جديدة تعيد التوازن للسياسة الدولية؟ وما هو موقف الصين فى النظام العالمى؟

وقد تمت الإجابة على هذه التساؤلات من خلال وضع سيناريوهين يعتمدان على نجاح أو إخفاق الصين فى تحقيق "نظام السوق الاشتراكية".

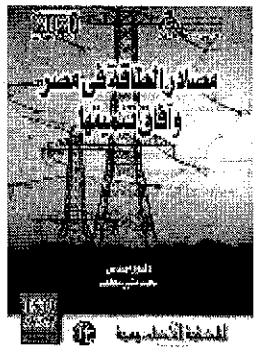

مصادر الطاقة فى مصر وآفاق تنميتها
محمد منير مجاهد وآخرون
منتدى العالم الثالث (القاهرة)
المكتبة الأكاديمية ــ القاهرة ــ ٢٠٠٢

استمراراً لمسيرة العطاء البحثى لمشروع مصر ٢٠٢٠ يصدر هذا الكتاب الجديد، والذى يعد الجزء المتمم لدراسات الموارد فى مصر ويمثل هذا الكتاب الإضافة الحادية عشرة فى سلسلة مكتبة مصر ٢٠٢٠ الصادرة عن المشروع.

ويرأس المشروع منسقه العام الدكتور/ إسماعيل صبرى عبد الله، ويتولى الدكتور/ إبراهيم سعد الدين عبد الله مهمة المنسق المشارك والمدير التنفيذى للمشروع، والدكتور/ إبراهيم العيسوى مهمة الباحث الرئيسى للمشروع. وتقع الدراسة فى عشرة أبواب تتناول استعراضاً لجميع مصادر الطاقة الأولية سواء التجارية أو غير التجارية وتقييمها فيزيقياً بهدف ضمان الاستغلال الأمثل لها.

كما تتضمن عرضاً تفصيلياً لتطور إنتاج واستهلاك الطاقة بكافة أنواعها، حيث زاد استهلاك الطاقة الأولية وزيت البترول على وجه الخصوص خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٧ لما يقرب من خمس مرات وبمعدل زيادة سنوى قدره ٦,١%. ومن ثم فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الطاقة الأولية من ٢٣٩ عام ١٩٧٠ إلى

٦٣٢ كجم بترول مكافئ عام ١٩٩٧. وفيما يخص الطاقة الكهربائية فقد أشارت الدراسة لارتفاع الحمل الأقصى من ١٢٥ ميجاوات عام ١٩٥٢ إلى ٩٨٥٠ ميجاوات عام ١٩٩٧، كما ارتفع استهلاك الغاز الطبيعى والمنتجات البترولية من نحو واحد مليون طن مازوت مكافئ عام ١٩٧٤ إلى نحو ١١ مليون طن مازوت مكافئ عام ١٩٩٧.

وتتعرض الدراسة كذلك للسياسات الحكومية فى قطاعى البترول والكهرباء بما فيها سياسات البحث والاستكشاف والتجارة الخارجية وتكرير وتصنيع البترول والاستثمار فيه وتسعير المنتجات البترولية وإحلال الغاز الطبيعى وحماية البيئة وتعميق التصنيع المحلى مع استعراض نظام الـ BOOT للخصخصة فى قطاع القوى الكهربائية والربط الكهربى.

وتتعرض الدراسة للبدائل التكنولوجية المختلفة للطاقة وخاصة استخدام الطاقة النووية فى توليد الكهرباء وفى تحلية مياه البحر علاوة على البدائل التكنولوجية ذات الطبيعة المتجددة بما فيها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وأهم الإشكاليات المؤسسية التى تعوق استخدامهم فى مصر.

ثم تنتقل الدراسة لاستعراض السبل والبدائل التكنولوجية المتاحة لترشيد استخدام الطاقة وإمكانيات تحقيق هذا الترشيد فى القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وتنتهى الدراسة بعرض الاحتمالات المستقبلية للطلب على الطاقة فى مصر فى ضوء السيناريوهات التى أقرها الفريق المركزى لمشروع مصر ٢٠٢٠ والمكونة من خمسة سيناريوهات تعبر عن خيارات مطروحة على الساحة المصرية من جانب القوى الاجتماعية ــ السياسية المختلفة وهى السيناريو المرجعى، وسيناريو الدولة الإسلامية، سيناريو الرأسمالية الجديدة، سيناريو الاشتراكية الجديدة، والسيناريو الشعبى.

وفى ظل المعادلات المقدرة لهذه السيناريوهات فمن المتوقع أن يرتفع متوسط نصيب الفرد السنوى من الطاقة من ٠,٧ طن بترول مكافئ عام ٢٠٠٠ إلى

١,٠٧، ٠,٧٥، ١,٥، ١,٥، ١,٢ طن بترول مكافئ عام ٢٠٢٠ للسيناريوهات الخمسة السالفة الذكر على التوالى. إضافة لتزايد الاعتماد على الغاز الطبيعى لكل السيناريوهات، مما يجعل الدراسة تؤكد فى نهاية الأمر اتفاقها مع ما أقره معظم خبراء الطاقة على ضرورة الاحتفاظ بالغاز الطبيعى والامتناع عن تصديره وضبط إنتاجه بما يضمن تغطيته للاحتياجات المحلية المتزايدة.

أزمة الديون الخارجية فى الدول العربية والإفريقية
خضير حسن خضير
مركز الإمارات للدراسات والبحوث
الاستراتيجية ــ ٢٠٠٢

يتعرض هذا الكتاب بالشرح والتحليل لتطور حجم الديون الخارجية وهيكلها وأسبابها والاتجاه نحو إعادة الجدولة،وهو يقع فى عشرة فصول تتولى عرض كافة الجوانب المرتبطة بهذه المشكلة والتى زادت حدتها خلال الثمانينات وحتى منتصف التسعينات من القرن المنصرم. وقد نتجت هذه المشكلة بشكل أساسى كما يعرضها الكتاب عن السياسات التمويلية الخاطئة التى اتبعتها الدول المدينة لتمويل عملية التنمية فيها إضافة إلى الاستمرار فى الاستهلاك والاستثمار والاستيراد بمعدلات تفوق الإنتاج والادخار والتصدير. ومع وجود بيئة خارجية غير مواتية تمثلت فى تدهور شروط الاقتراض وتدهور سلع التصدير الرئيسية لتلك الدول، فقد أدى ذلك فى النهاية إلى تفاقم العجز فى الميزان الجارى وفى ميزان المدفوعات وتفاقم الديون الخارجية.

كما تم استعراض وتحليل أهم الدراسات المتعلقة بمحددات قدرة الدولة على السداد أو الالتجاء إلى إعادة الجدولة. فقد تم عرض عشر دراسات تناولت تحليل المشكلة باستخدام أساليب ومؤشرات متباينة، وانتهت هذه الدراسات لمجموعة من

النتائج لعل من أهمها: تراجع الجدارة الائتمانية للدولة كلما زاد معدل خدمة الدين، زيادة قدرة الدولة ذات الناتج المحلى الإجمالى الأكبر على خدمة الدين مقارنة بغيرها من الدول، كلما زادت حصيلة الصادرات زادت قدرة الدولة على خدمة الدين، كلما زاد عجز الحساب الجارى زاد احتمال عدم القدرة على خدمة الدين، وجود علاقة موجبة بين زيادة الإنفاق الحكومى وعدم الوفاء بخدمة الدين، وارتفاع سعر الفائدة للدول التى أعادت الجدولة فى الأعوام التى سبقت إعادة الجدولة مقارنة بالدول التى لم تقم بإعادة الجدولة، عمليات إعادة الجدولة لن تؤتى أكلها إلا إذا ارتبطت بتحسن أداء المؤشرات الاقتصادية أى عندما ترتبط إعادة الجدولة بعملية التنمية الاقتصادية وبمؤشراتها وليس لمجرد إحداث تخفيف مؤقت لعبء الدين كما هو الحال فى وقتنا الراهن.

ثم يتعرض الكتاب لتطور ممارسات نادى باريس ونادى لندن فى إطار إدارتهم لأزمة الديون الخارجية،وللصعوبات التى واجهت الدول النامية عموماً والدول العربية والإفريقية خصوصاً فى مفاوضاتهم لإعادة الجدولة والعوامل التى أثرت على فاعلية إعادة الجدولة فى علاج أزمة الديون.

وينتقل الكتاب إلى دراسة الانعكاسات المستقبلية لعملية إعادة الجدولة على عبء الدين الخارجى خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٤ لعينة من الدول تشمل مصر وجمهورية الكنغو الديمقراطية وساحل العاج. وقد تم اختيار تلك الدول لثقل مديونيتهم الخارجية طبقاً لتصنيف البنك الدولى خلال الثمانينات ولاتجاههم لإعادة الجدولة إضافة للتنوع الجغرافى، حيث تمثل مصر الدول العربية وشمال إفريقيا وتمثل جمهورية الكنغو الديمقراطية وسط وشرق أفريقيا فى الوقت الذى تمثل فيه ساحل العاج غرب إفريقيا.

وقد انتهى الكتاب إلى أن علاج مشكلة الديون الخارجية لن يتم إلا من خلال حزمة من الإجراءات تتوزع مسئولياتها بين الدول المدينة والدول الدائنة، كما أنه يتطلب أن يتم التركيز على سبل الوقاية من المديونية وليس على علاجها من خلال

إعادة الجدولة. وأن قدرة الدولة على خدمة ديونها والسداد لا تتوقف على المؤشرات المالية فحسب ولكنها تعتمد على وجه العموم على الأداء الاقتصادى الكلى والظروف الاقتصادية والاستقرار السياسى والاجتماعى.

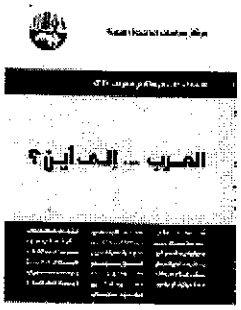

العرب ..... إلى أين؟
مركز دراسات الوحدة العربية
مجموعة من الباحثين
سلسلة كتب المستقبل العربى (٢١)
٢٠٠٢

يأتى هذا الكتاب ضمن سلسلة المستقبل العربى وهو يكمل ما لم يتم تناوله فى سابقه من معالجة للقضايا وللمتغيرات التى تختص بأحوال العرب وذلك دون التطرق لدول الجوار،ويتضمن هذا الكتاب مجموعة من الدراسات التى نشرت فى المستقبل العربى خلال العقد الماضى والتى جرى تقسيمها إلى أربعة أقسام رئيسية.

حيث يعرض القسم الأول مجموعة من القضايا القومية تدور حول نهضة الأمة العربية ودراسة متغيرات النفط والثقافة والثورة المعلوماتية، ففيما يختص بدراسة النفط العربى ومستقبله فقد أكدت الدراسة على الاتجاه النضوبى لهذا المورد الهام والحيوى، وأنه مع افتراض ثبات معدلات الإنتاج لكل الدول المنتجة للنفط فمن المتوقع خروج العالم الأول من سوق الإنتاج مبكراً، وخروج العالم الثانى من سوق الإنتاج مع بدايات الألفية الجديدة، كما ستخرج دول الأوبك من سوق الإنتاج عام ٢٠١٠ وستليها باقى دول العالم عام ٢٠٢٠، ولن يكون هناك عندئذ منتجون للنفط سوى مجلس التعاون الخليجى والعراق وإيران وهو الأمر الذى لن يستمر لأكثر من عقد آخر من الزمان.

وإن إدراك العالم الغربى والدول الصناعية الكبرى لكل هذه المعطيات انعكس مباشرة ومنذ زمن فى الموازنات المالية الضخمة التى يتم رصدها لأبحاث ودراسات البحث عن مصادر جديدة واقتصادية للطاقة.

ثم قامت الدراسة فى ضوء هذه المعطيات وتأثيراتها على الدول العربية النفطية بوضع سبعة تصورات مختلفة للمستقبل تربط بين أمد استمرار وجود النفط وأسعاره من خلال سيناريوهات (استمرار النفط لأمد بعيد وارتفاع أسعاره، واستمرار النفط لأمد قريب وتصاعد أسعاره، استمرار النفط لأمد بعيد وتذبذب أسعاره، استمرار النفط لأمد بعيد وتدنى أسعاره، استمرار النفط لأمد قريب وتذبذب أسعاره، استمرار النفط لأمد قريب وتدنى أسعاره، ثم يعالج السيناريو السابع والأخير مستقبل واحتمالات المستوى الأمنى وما يمكن أن يتم اقتطاعه من الموازنات العسكرية وصفقات الأسلحة لصالح أولويات تنموية أخرى).

وتؤكد الدراسة أن الأزمة التى نعيشها كعرب منتجين للنفط ليست فى النفط ولكن فى كيفية إنفاقنا لأموال وعوائد النفط، وهو الأمر الذى يتجاوز القرار الاقتصادى ليصب فى خانة الإرادة السياسية للمجتمع وأسلوب الحكم وطريقة اتخاذ القرارات.

ثم يأتى القسم الثانى والذي يتم فيه تخصيص الاهتمام للانتفاضة الفلسطينية المباركة والتى تفجرت فى سبتمبر ٢٠٠٠ من خلال أربع دراسات تتولى استعراض الموقف الإسرائيلى، العربى، الفلسطينى من الانتفاضة.

وفى القسم الثالث تتولى عدة دراسات عرضاً لنسق التحول الديمقراطى الجارى فى الوطن العربى.

كما يتم التركيز فى الختام ومن خلال القسم الرابع على متابعة حالات بعينها من خلال استعراض حالة المجتمع المدنى فى الجزائر، والولادة الجديدة لدولة الصومال.

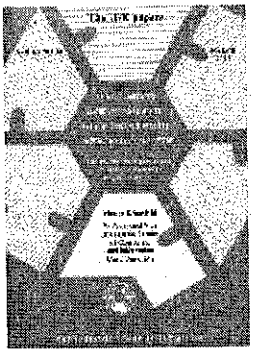

نموذج نمطى متعدد القطاعات
لمحاكاة سياسة المالية العامة وهيكل
سوق العمل والتشابكات الاقتصادية
الكلية بدول مجلس التعاون الخليجى

معتز خورشيد
بنك الكويت الصناعي ــ ٢٠٠٢

بهدف تحليل الاختلالات الهيكلية الرئيسية بدول مجلس التعاون الخليجى، تم تطوير نموذج اقتصادى متعدد القطاعات واستخدامه فى اختبار السياسات والتوجهات الإنمائية البديلة لاحدى دول المجلس، والنموذج ينقسم من وجهة النظر الفنية إلى نموذج جزئى يستخدم فى اختبار سياسات الإصلاح المالى والضريبى واختلالات سوق العمل، ونموذج كلى يسمح بقياس العلاقات التشابكية بين قطاعات الاقتصاد القومى.

هذا وقد تم تطبيق النموذج النمطى على حالة الاقتصاد الكويتى حيث تم اختيار ثلاثة سيناريوهات بديلة هى:

- سيناريو استمرار السياسات والتوجهات المتبعة خلال حقبة التسعينات.
- سيناريو الإصلاح المالى الذى يسعى إلى الحد من تفاقم عجز الموازنة وإعادة بناء الأصول الحكومية الخارجية.
- سيناريو مركب يختص بسياسات التشغيل بالقطاع الخاص، إضافة إلى برنامج الإصلاح المالى، وهو يعكس جهود الحكومة الكويتية ــ فى الوقت الراهن ــ لزيادة مشاركة العمالة الوطنية بالقطاع الخاص وإعادة هيكلة أسواق العمل.

وقد أظهرت نتائج تطبيق برنامج الإصلاح المالى تحسناً ملحوظاً فى الإيرادات غير النفطية ووزنها النسبى فى الإيرادات العامة خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥، فضلاً عن تحسن فجوة الموارد المالية العامة والتوازن الاقتصادى

الكلى وبدء عملية بناء الأصول الخارجية. بيد أن سيناريو الإصلاح المالى قد أدى من ناحية أخرى إلى آثار سلبية على معدلات النمو الاقتصادى ومستوى الرفاه الاجتماعى للمواطنين.

كما أظهرت نتائج النموذج أن اتباع سياسات من شأنها رفع معدلات مشاركة العمالة الوطنية بالقطاع الخاص، ستؤدى إلى انخفاض معدلات البطالة للعمالة الكويتية.مقارنةً بالسيناريوهات الأخرى، بالإضافة إلى تحسن توازن هيكل أسواق العمل لكل من القطاعين الخاص والعام.

وعلى الرغم من التحسن فى هيكل الموازنة الحكومية وحجم الأصول الخارجية وتقليل الاختلالات المرتبطة بأسواق العمل بدولة الكويت فإن استمرار انخفاض معدلات النمو الاقتصادى ظلت على ما هى عليه، مما يستدعى تبنى سياسات مكملة لتحقيق توجه دولة الكويت لتحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادى.

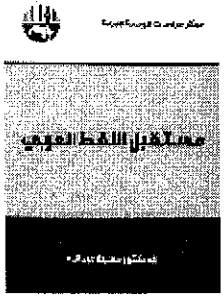

مستقبل النفط العربى

حسين عبد الله

الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية

بيروت

توزيع مكتبة مدبولى ــ القاهرة

يقع الكتاب فى ٣٣٠ صفحة موزعة على ثلاثة أقسام وسبعة عشر فصلاً. ويتناول القسم الأول منه السوق العالمية للنفط متضمناً العرض والطلب والأسعار فى الماضى والحاضر والمستقبل، كما يتناول القسم الثانى النفط العربى فى ظل منظمة التجارة العالمية واتفاقيات جات، ويتناول القسم الثالث النفط العربى فى ظل بروتوكول كيوتو وآثار البيئة على عوائد النفط العربى وصادراته.

يتناول الفصل الأول تطور أسعار النفط وتوزيع الريع النفطى شارحاً كيف سيطرت الشركات العالمية على مقدرات النفط العربى عقب انتهاء الحرب العالمية

الثانية. ويعرض المؤلف لتوزيع الريع النفطى بين الدول المصدرة للنفط وحكومات الدول المستوردة له، وكيف ظل هذا التوزيع مجحفاً بحق الأولى إلى أن صححت الأسعار فى ظل انتصار أكتوبر ١٩٧٣ الذى استرد الكرامة العربية ومكن المنتجين من رفع السعر لأول مرة بقرار منفرد إلى أربعة أمثال ما كان عليه قبيل الحرب.

أما الفصل الثانى فيشرح الاعتماد العالمى المتزايد على النفط العربى من خلال المستقبل المنظور، موضحاً توقعات نمو الطلب وتركز العرض العالمى فى أيدى عدد محدود من الدول غالبيتها دول عربية. ويناقش الفصل الثالث والرابع الطاقة النووية كمنافس للنفط والغاز الطبيعى باعتباره وقود الغد فى ظل الاهتمام العالمى المتزايد بحماية البيئة. والفصل الخامس للحوار الدائر بين منتجى النفط ومستهلكيه. ويختتم القسم الأول من الكتاب بالفصل السادس الذى يناقش أسعار النفط وتوقعاتها خلال المستقبل المنظور.

أما القسم الثانى فيتناول المبادئ الأساسية لاتفاقيات جات ومنظمة التجارة العالمية، والقيود التى تفرضها تلك الاتفاقيات على صادرات النفط الخام بدءاً من جات ١٩٤٧ وانتهاء بجات ١٩٩٤ التى أقرتها دورة أورجواى. ويناقش الكاتب فى هذا القسم عوائق نفاذ النفط ومنتجاته إلى الأسواق العالمية.

ويتناول فى هذا القسم الاتفاقيات المستحدثة فى إطار جات وأهمها الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات، واتفاقية الملكية الفكرية وتأثيرها فى البتروكيماويات العربية، ثم اتفاقية المشتريات الحكومية. ويشرح الكاتب التدابير الأخرى المؤثرة فى النفط ومنها الدعم أو الإعانة والتدابير التعويضية، ومكافحة الإغراق، والمشاكل المشتركة بين التجارة والبيئة.

وفى القسم الثالث من الكتاب يتناول الكاتب موضوع الطاقة ومحتواها الكربونى وأهم أحكام بروتوكول كيوتو الذى تم إقراراه عام ١٩٩٧ وألزم الدول الصناعية ــ متى صدقت عليه ــ بخفض مبنعثاتها الكربونية درءاً لكوارث بيئية

متوقعة. ويعرض لآثار بروتوكول كيوتو على الولايات المتحدة وهى الآثار التى تعلل بها الرئيس بوش عقب توليه السلطة لكى يعلن عدم اعتزامه التصديق على البروتوكول. كذلك يشرح الكاتب المشروع الأوروبى لفرض ضرائب الكربون، وتأثير بروتوكول كيوتو على دول الأوبك ويقدم تقديرات أولية لحجم الخسائر التى يمكن أن تلحق بالدول الأعضاء نتيجة لتنفيذ البرتوكول، ويقدم عدة سيناريوهات للتخفيف من حدة تلك الخسائر.

ويختتم الكتاب بشرح العلاقة بين التجارة كما تنظمها اتفاقيات جات وبين البيئة كما ينظمها بروتوكول كيوتو، وكيف يمكن التوفيق بين أحكام هذه وتلك، لكى ينتهى بالدعوة التى أطلقتها منظمة التجارة العالمية للتعاون بين التجارة والبيئة.

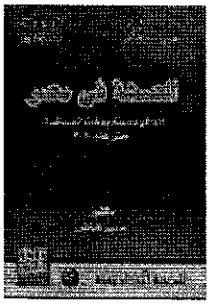

الصحة في مصر "الواقع وسيناريوهات المستقبل حتى عام ٢٠٢٠"

سمير فياض

منتدى العالم الثالث ــ المكتبة الأكاديمية ــ القاهرة ٢٠٢٠.

يقع هذا الكتاب المرجعى فى ٧٣٨ صفحة، وهو يمثل الإصدار العاشر فى سلسلة مكتبة مصر ٢٠٢٠. وهو الأول فى مجاله وفيما يتعرض له من موضوعات وقد تم عرض الكتاب من خلال ستة أبواب تحيط بكل ما له صله بأوضاع الصحة فى مصر مقاسه بمؤشرات الصحة العالمية.

الباب الأول: النظام الصحي والحدود العالمية. ويتم فى هذا الباب استعراض أسس ومؤشرات النظام الصحى. إضافة للاتجاهات والجهود العالمية فى قطاع الصحة وخاصة فى مجالات الإمداد بالمياه والمرافق الصحية، التغذية السليمة الملائمة، تنظيم الأسرة ورعاية الأم والطفل، التطعيم، التوقى والتحكم فى الأمراض الوبائية المحلية، الوقاية والعلاج للأمراض غير المعدية.

ثم يتناول الباب الثانى وصف بروفيل مصر العام (الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والإدارى) ثم (السكانى والصحى والبيئى).

أما الباب الثالث فقد خصص من خلال فصلين لدراسة الغذاء فى مصر وقضاياه ودراسة موسعة عن الدواء فى مصر وأوضاعه. خاصة ما يتعلق بالسوق الدوائى فى مصر، السياسة الدوائية القومية فى وزارة الصحة، صناعة الدواء المصرى، تمويل الدواء.

أما الباب الرابع فيستعرض القطاع الصحى فى مصر. من خلال توصيف بنيته وأقسامه الرئيسية حيث قسم إلى خمسة فصول تتناول المنظمات الصحية الموجودة فى مصر كبنية عضوية، البنية التحتية للوحدات الصحية فى كل المنظمات الصحية فى مصر، الموارد البشرية المتاحة فى مصر وتوزيعاتها الجغرافية والقطاعية والتخصصية، الانتفاع بالحزم الصحية والخدمات الصحية المتاحة ومدى انتفاع الأفراد بها، ثم يستعرض الفصل الخامس والأخير من هذا الباب قضية شائكة فى المنظومة الصحية المصرية المفتتة والمجزأة والمتعددة وهى قضية تمويل الرعاية الصحية، فيحاول الإلمام بها والإحاطة بتفاصيلها.

ثم يقوم الكتاب فى بابه الخامس بتقييم النظام الصحي الحالى ومرتكزات النظام الصحى المستقبلى. ويستند هذا الباب للدراسات التي أعدتها هيئة المعونة الأمريكية من خلال برامج تجميع المعلومات عن الصحة فى مصر، لاتخاذ القرارات اللازمة لإدارة النظام الصحي فى مصر. إضافة لدراسات منظمة الصحة العالمية.

ثم يأتي الباب السادس والأخير من هذا الكتاب ليطرح السيناريوهات المتعددة التي كان من المفترض أن تكون خمسة سيناريوهات تمشياً مع النهج العام لكل إصدارات هذه السلسلة. إلا أن المؤلف رأى أن يعرض أربعة سيناريوهات من خلال دمج السيناريو الشعبى مع السيناريو الاشتراكى لأسباب مفصلة فى مكانها.

وفى الختام أشار الكتاب للتطورات المستقبلية فى مجال الصحة، والتى يسميها البعض "الموجة الرابعة من النظام الصحى" خلال العقدين القادمين من القرن الحادى والعشرين. كمرحلة تالية للموجة الثالثة من النظام الصحي التي سادت فى المرحلة الصناعية وأوشكت على الانتهاء، بحيث يمتد تأثير الموجة الرابعة فورياً إلى كل دول العالم ومن بينها مصر حيث تتميز هذه الموجة بتصاعد القدرة على التنبؤ بالمشكلات الصحية، تزايد دور رعاية الفرد لصحته بمعرفته، تنامى إمكانيات التكنولوجيا الحيوية، توقع ظهور رعاية صحية جديدة تتم أقلمتها لتناسب المجموعات الكافية ذات التركيب الجينى المتماثل، تصاعد وتنامى أنظمة التواصل الصحى والطبى عن بعد، إضافة للتوجه نحو تكامل العلاج الطبى المستند للمدرسة الغربية مع أنواع أخرى من العلاج الشرقى والعشبى وغيره من أنواع العلاج الطبى المكمل أو البديل، مع تزايد التقدير الطبى لحالة المريض النفسية واستهداف الوصول إلى التوازن العاطفى لما له من مردود قابل للقياس ومؤشر على حالة المريض الفسيولوجية والعقلية.

مقتطفات اقتصادية

- اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (TRIPS).
- الموقع الجديد للبلدان النامية في النظام التجارى العالمى.
- التكامل الاقتصادى الجديد: الثابت والمتغير مع إشارة خاصة إلى الحالة العربية
- المنظور المستقبلى لسعر الصرف اليورو ـ دولار: الأثر على الدول المتوسطية المحيطة.
- التأثير المباشر للانتفاضة فى الناتج المحلى لقطاع الأعمال الإسرائيلى.
- تطوير عملية تحرير التجارة العربية البينية وبناء تكتل اقتصادى عربى بهدف الوصول إلى سوق عربية مشتركة.

اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (TRIPS)

مأخوذة عن

تقرير التنمية البشرية ــ ٢٠٠١

برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP

فى سياق تناول تقرير التنمية البشرية لموضوع حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة أكد التقرير أن هناك مشكلتين تحدان من إمكانية التقدم فى مجال التنمية البشرية فى ظل النظام العالمى الجديد، وهما أن التوزيع غير العادل لملكية المعرفة على مستوى العالم هو معوق أساسى، وأن هناك العديد من المؤشرات التى تؤكد عدم التنفيذ العادل للاتفاقية.

كذلك رصد التقرير دور حقوق الملكية الفكرية فى زيادة الاستثمارات الخاصة فى مختلف الصناعات، كما أن عدد براءات الاختراع قد ارتفع بشكل كبير خلال الخمسة عشر عاماً الماضية ففى الولايات المتحدة وحدها ارتفع هذا العدد من ٧٧ ألف عام ١٩٨٥ إلى ١٦٩ ألف عام ١٩٩٩. ورغم أن هذا الارتفاع ينعكس على الزيادة فى الاستثمارات ويعكس ازدهاراً فى النشاط الإبداعى إلا أن بعضه يعكس تغيراً وتطوراً غير محمود، وخاصة فيما يتعلق ببراءات الاختراع فى مجال الجينات والهندسة الوراثية والتى تكون مجهولة الوظيفة، وصولاً إلى براءات الاختراع الخاصة بمجال التجارة الإلكترونية.

إن حقوق الملكية الفكرية ــ بداية بالعلامات التجارية وبراءات الاختراع وصولاً إلى حقوق الطبع والدلالات الجغرافية تقدم حافزاً للبحوث وتطويراً للتقنيات نظراً لأنها تسهل لأى مبتكر أن يجنى ثمار استثماره.

فعلى سبيل المثال بالنسبة لبراءات الاختراع نجد أن المخترع يحصل على حق احتكار مؤقت فى السوق وخلال مدة هذا الاحتكار، يجوز له أن يحدد الأسعار التى تغطى ما يزيد على التكلفة الأولية للاستثمار. وبمجرد انتهاء تلك الفترة تبدأ المنافسة فى دفع الأسعار لتقارب تكلفة الإنتاج، ومن ثم يعد النظام المثالى لحقوق الملكية الفكرية هو ما يخلق التوازن بين الحافز الخاص للمخترع والمصلحة العامة المتحققة من تعظيم الوصول لثمار الابتكار.

وتتباين الآراء بشدة حول الأثر المتوقع لاتفاقية الـتريبس على الدول

النامية لأسباب مختلفة أهمها:

- اختلاف أثر تطبيق اتفاقية التريبس على الدول تبعاً لمستوى التنمية الاقتصادية والتقنية فيها. فالدول ذات الدخل المتوسط مثل البرازيل وماليزيا سيكون لديها حافز قوى فيما يتعلق بتشجيع الابتكار والتجديد المحليين، أما الدول الأكثر فقراً والتى تتميز بانخفاض وتدنى الابتكار فستواجه بنفقات أعلى للحصول على هذه الابتكارات من الخارج.
- ضرورة انعكاس معايير عمل اتفاقية التريبس على التشريعات الوطنية.
- عدم القدرة على التقييم الكامل للاتفاقية نظراً لحداثتها، حيث دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ فى معظم الدول النامية عام ٢٠٠٠، فى حين تأجل التزام الدول الأقل نمواً حتى عام ٢٠٠٦.
- أن توزيع منافع حقوق الملكية الفكرية بين الدول بأفضل صورة ممكنة يقتضى على الأقل حدوث تحولين غاية فى الأهمية، يرتبط أولهما بالتطبيق الأمين والعادل لنصوص اتفاقية التريبس، فى حين يرتبط ثانيهما بإحياء الالتزامات المقررة بموجب هذه الاتفاقية وأية اتفاقيات أخرى متعددة الأطراف تهدف لدفع عملية نقل المعرفة أو التقنية.

إن ضمان التطبيق العادل لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، يمكن الدول من استخدام الترخيص الإجبارى ــ الذى يسمح باستخدام براءات الاختراع المسجلة بدون موافقة حامل البراءة ــ فى عدد من الحالات التى يجب أن تتضمنها التشريعات الخاصة بهذه الدول، ومن هذه الاستخدامات طوارئ الصحة العامة، وإجراءات انعدام الثقة لتحقيق المنافسة فى السوق.

كذلك تسمح اتفاقية التريبس للدول باختيار الدولة التى ستستورد منها المنتجات المسجلة، حيث تباع باسم نفس الشركة ولكن بأسعار أقل.

وتقوم العديد من الدول الصناعية بتضمين هذه المعايير فى قوانينها، إلا أن كثيراً من الدول النامية لم تشتمل تشريعاتها على هذه المقاييس نظراً للضغوط وانعدام المشورة أو لأنها تواجه بتحد كبير ومنافسة قوية عندما تحاول وضعها موضع التنفيذ.

أما عن موقف اتفاقية الـ TRIPS من العقاقير المستخدمة فى علاج مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، ذلك الأمر الذى تتجاوز أهميته مجرد سن قوانين وضمان الالتزام بها، إلى كونها

أمراً يتعلق بحياة الملايين من البشر، ففى الوقت الذى تشير فيه الإحصائيات لارتفاع عدد المصابين بالإيدز نهاية عام ١٩٩٩ إلى نحو ٣٦ مليون مصاب على مستوى العالم فإن نحو ٧٠% من هذا الرقم يعيشون فى منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وعقاقير إنقاذ هؤلاء المرضى متوافرة، إلا أن إنتاجها يتم ببراءات اختراع من قبل عدد قليل من الشركات الدوائية الأمريكية والأوروبية. وفى ديسمبر ٢٠٠٠ تم وضع أسعار عالمية لعقاقير الإيدز تتراوح بين ١٠-١٢ ألف $ للمريض الواحد سنوياً، وهى أسعار ليست فى متناول حكومات تلك الدول التى تضم أكبر عدد من المصابين، حيث تقدر تكلفة علاج جميع المصابين فى بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء مثل كينيا وأوغندا وزامبيا بنحو ٢٥ مليار$، ١٠ مليار $، ١٠ مليار $ للثلاث دول على التوالى وهى موازنة غاية فى الضخامة. ومما يؤكد هذا تجاوزها لقيمة الناتج المحلى الإجمالى لتلك الدول حيث بلغت نسبة هذه التكاليف ٢٣٨,٠%، ١٥٤,٠%، ٣٣٦% من الناتج المحلى الإجمالى لهذه الدول على التوالى.

الموقع الجديد للبلدان النامية فى النظام التجارى العالمى

بمأخوذة عن

أخبار النفط والصناعة،

عدد (٣٧٩) ــ ٢٠٠٢

صباح نعوش

فى مستهل هذه الدراسة فإننا نؤكد على واقع ما تعانيه الدول النامية من مشكلات متعددة الجوانب فى تجارتها الخارجية، خاصة فيما يرتبط بضعف مشاركتها فى تنظيم المبادلات العالمية علاوة على سياسات مكافحة الإغراق وخضوع صادراتها لضرائب مرتفعة، من قبل الدول الصناعية. وفيما يختص بموقف الدول النامية من تنظيم منظمة التجارة العالمية، فإننا نلاحظ أنه بالرغم مما تتمتع به الدول النامية من أغلبية فى المنظمة ــ البالغ عدد أعضاءها ١٤٠ عضواً منهم ١٨ عضواً أو دولة من الدول الصناعية فقط، ممثلين فى دول الاتحاد الأوروبى إضافة لكندا والولايات المتحدة واليابان ــ فإن الدول الصناعية تسيطر تماماً على قرارات المنظمة رغم قلة عددها،علماً بأن لكل دولة صوتاً واحداً فقط بغض النظر عن حجمها أو ثقلها

السياسى أو الاقتصادى أو العسكرى وذلك وفقاً لطبيعة نظام التصويت داخل المنظمة، الذى ينص أيضاً على اتخاذ قرارات المنظمة وفق قاعدة توافق الآراء والتراضى، وفى حالة عدم التوافق يتم اللجوء للتصويت، وعندئذ يتم اتخاذ القرارات بأغلبية الثلثين أو الثلاثة أرباع.

إلا أننا نرى أن هذا التصويت الذى يتم فى الغالب لصالح القلة له أصل تاريخى، حيث تم فى السبعينات من القرن الماضى ــ قبل ظهور منظمة التجارة العالمية بعشرين سنة ــ تأسيس "المنتدى الرباعى" والذى كان يضم الولايات المتحدة وكندا واليابان إضافة للمجموعة الأوروبية فى ذلك الوقت، وكانت مهمة هذا المنتدى معالجة المشكلات التجارية لأعضائه، وأصبح بعد ذلك يفرض مواقفه على الاتفاقيات متعددة الأطراف. ومن عام ١٩٩٥ لم يتم إجراء أى تصويت داخل المنظمة وهو الأمر الذى يضعف من دور ومساهمة الدول النامية فى بناء النظام التجارى العالمى وتحقيق مكاسب لها.

إلا أن هذا الوضع لا يفترض أن يستمر بهذا السوء، نتيجة تعزيز موقف الدول النامية بانضمام الصين إلى عضوية المنظمة، والتى سيكون من الصعب تجاهل مقترحاتها لما تمثله تجارتها الخارجية من أهمية. حيث تبلغ قيمة صادراتها السلعية نحو ١٩٠ مليار دولار وهو ما يتجاوز قيمة صادرات الدول العربية مجتمعة.

كذلك كان هناك مؤشر على تحسن قدرات الدول النامية فى المنظمة من خلال التأجيل الذى حصلت عليه الدول النامية فيما يتعلق بتطبيق حماية حقوق الملكية الفكرية فى مؤتمر الدوحة عام ٢٠٠١، إضافة لمؤشرات أخرى توضح التطور النسبى الإيجابى فى ممارسة الدول النامية لدور إيجابى فى المفاوضات الجارية داخل المنظمة والعمل على إيجاد نوع من العدالة فى توزيع الالتزامات والمكاسب لكل الأطراف المشاركة.

إلا أنه رغم هذا التطور النسبى فى أداء الدول النامية، ستبقى الدول الصناعية مسيطرة على تنظيم المبادلات العالمية، وأنها لن تتنازل بسهولة عن الإجراءات والتدابير المضرة بصادرات الدول النامية، كسياسات مكافحة الإغراق والسياسات الجمركية والضرائب على الاستهلاك. ففيما يختص بسياسة مكافحة الإغراق فقد اشترط النظام التجارى

العالمى فى هذه السياسة ألا يكون مبلغ الرسوم الجمركية المفروضة على السلعة المستوردة المغرقة أكبر من القيمة المغرقة (والتى تمثل الفرق بين قيمة السلعة فى البلد المصدر وسعر بيعها للبلد المستورد)، وبهذا الأسلوب تنتفى المنافسة غير المشروعة؛ إضافة لاشتراط حيادية الرسوم الجمركية، فلا يجوز للدولة التى تكافح الإغراق أن تفرض رسوماً جمركية على سلع مستوردة من دولة دون سلعة مماثلة من دولة أخرى، بحيث تتحقق فى النهاية المساواة فى المعاملة للسلع المستوردة ذات المنشأ المختلف.

وتجد سياسات مكافحة الإغراق تطبيقاً واسعاً وتعسفياً لها فى الدول الصناعية الكبرى التى تواجه صادرات الدول النامية ذات التكلفة المنخفضة ومن ثم السعر المنخفض بسياسات مكافحة الإغراق. بل أنها توسعت فى ادعاءاتها لتبتكر مصطلح "الإغراق الاجتماعى" حين روجت لمفاهيم احترام الحقوق الاجتماعية للعمل وتحريم تشغيل الأطفال، وهى دعوة ظاهرها الدفاع عن حقوق الطفل وباطنها زيادة تكلفة العمل ومن ثم أسعار منتجات الدول النامية وخفض قدرتها التنافسية دولياً.

إلا أن الدول النامية نجحت نسبياً فى عدم الرضوخ لهذه المطالب واعتبرت أن مجال مناقشة مثل هذه الأمور هو من اختصاص منظمة العمل الدولية.

أما فيما يتعلق بالسياسات الجمركية، فقد اقتصرت إجراءات تحرير التجارة منذ ظهور المفاوضات متعددة الأطراف عام ١٩٤٧ على تقليص الرسوم الجمركية فقط، وهو الأمر الذى يلائم مصالح الدول الصناعية ويضر بمالية الدول النامية، التى تمثل الرسوم الجمركية نحو ١٥% من إيراداتها العامة مقابل بلوغها ١% فى مالية الدول الصناعية وذلك قبل دورة أوراجواى. وأمام هذا الانخفاض فى الموارد المالية للدول النامية لم يكن هناك سبيل إلا ترشيد وتقليص أوجه الإنفاق خاصة النفقات ذات الطابع الاجتماعى وهو ما استتبعه ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى معيشة الفئات ذات الدخل المنخفض. وذلك ما حدث بالفعل للدول العربية التى طبقت برامج الإصلاح الاقتصادى المدعومة من صندوق النقد الدولى والتى تحث عليها منظمة التجارة العالمية.

كذلك فقد كان لمعظم برامج الإصلاح الاقتصادى نتائج سلبية على اقتصاديات الدول النامية التى طبقتها. حيث إنه رغم انخفاض الإنفاق الاجتماعى الناتج عن خفض الرسوم الجمركية، فلم تزد قيمة الصادرات كما وعدت هذه البرامج وبقى الميزان التجارى على عجزه المزمن.

كما أن هناك معوقاً آخر يواجه صادرات الدول النامية وخاصة المنتجات النفطية، وهو المعوق الخاص بالضرائب على الاستهلاك مثل الضرائب النوعية والضريبة على القيمة المضافة التى يتم فرضها على المنتجات النفطية والتى تصل إلى ٨٤% من سعر الاستهلاك النهائى فى أوروبا. ويعنى هنا أن برميل النفط الواحد يخضع لنحو ٥٢٥% كرسوم جمركية من سعر الشراء، وهى نسبة ليس لها مثيل على الإطلاق حتى فى سياق سياسة مكافحة الإغراق.

وتمثل هذه النوعية من الضرائب مورداً هاماً للموازنة المالية الأوروبية، وهو الأمر الذى يوضح بما لا يدع مجال للريبة التناقض فى المعايير التى تحكم أداء تلك الدول والتى لا يحكمها سوى معيار المصلحة. فللدول المصدرة للنفط الحق فى مطالبة الدول الصناعية المستوردة بإلغاء أو حتى تخفيض الضرائب على استهلاك المنتجات النفطية لتشجيع الطلب عليها ومن ثم زيادة صادراتها، ولتتحمل الدول الصناعية المستوردة الأعباء المترتبة على هذا الأمر والمتمثلة فى انخفاض إيراداتها العامة كما تحملت الدول النامية ومازالت تتحمل عند قبولها تخفيض رسومها الجمركية.

إلا أن هذا الأمر مرشح للطرح وللنقاش بقوة فى المنظمة خلال الفترة المقبلة، وذلك نتيجة لدخول بعض كبار الدول المصدرة للنفط كأعضاء جدد فى منظمة التجارة مثل السعودية وروسيا والجزائر ومع الوجود السابق للإمارات وفنزويلا والكويت ونيجيريا، فمن المتوقع وجود مركز ثقل لهذا التكتل النفطي يستطيع تغيير هذا الازدواج للوصول لأعلى درجة ممكنة من المكاسب.

التكامل الاقتصادى الجديد: الثابت والمتغير مع إشارة خاصة إلى الحالة العربية

مأخوذة عن

مولد عبد الله

المستقبل العربي (٢٧٩)

مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٢

يتم فى هذه الدراسة تقديم ملامح تصور جديد لحيثيات التكامل الاقتصادى، بعيداً عن إطار التحليل التقليدى المرتكز على مبدأ المزايا النسبية، وذلك باقتراح مصطلح "المزايا المتصلة"، فى محاولة للإطاحة بالقيود الراهنة للتكامل الاقتصادى العربى، مستندة فى ذلك إلى قراءة واقع التجارة الدولية المعاصرة.

وفى البداية هناك جوانب النظرية الجديدة للتجارة الدولية والتى تستند لإسهامات العديد من الأساتذة والباحثين خلال العقود الأربعة الأخيرة مع توضيح ما يشير إليه مصطلح "المزايا المتصلة"، والذى يعنى "تلك المكاسب التى تنشأ عند مستوى معين من التجميع لعدد من الوحدات المتجانسة (دول، شركات) بحيث تنتقل هذه الوحدات من اعتبار الاختلاف الفردى إلى اعتبار التجانس والتكامل الداخلى فيما بينها"، وتتعلق هذه المزايا بالوفورات التى تستفيد منها المجموعة ككل مقارنة بوضع التجزئة السابق،وهى الوفورات التى يمكن أن تتجسد فى تحسين وانخفاض متوسط التكلفة وترشيد أوجه الإنفاق بوجه عام.

ومن خلال هذا التعريف للمزايا المتصلة يمكننا أن نستشف عدة خصائص لهذه المزايا تميزها عن "المزايا المقارنة" التقليدية التى سادت الفكر الاقتصادى فيما يخص نظرية التجارة الدولية، وأهم هذه الخصائص:

أولاً: أن المزايا المتصلة هى مزايا جماعية، أى أن مكاسبها تنشأ من الاندماج والتكتل وليس من مكاسب وحدة إزاء وحدة، بمعنى أن المزايا المتصلة تقوم على قاعدة التعاضد بحيث أن كل وحدة فى المجموعة تعرف كجزء متصل بالأجزاء الأخرى، وذلك على النقيض من المزايا المقارنة التى تقوم على قاعدة الاختلاف.

ثانياً: أن المزايا المتصلة هى مزايا داخلية فى جوهرها وليست بالضرورة تنافسية من جانب السعر، بمعنى أنها تتضمن بالدرجة الأولى تحسيناً لوضع المجموعة مقارنة بوضع التجزئة السابق.

ثالثاً: أن المزايا المتصلة لا تخضع مسبقاً لقانون "الربح البحت" وأن مصلحة الفرد أو الجزء هى امتداد لمصلحة المجموعة ككل التي تنتمى إليها.

هذا بالإضافة لوجود عدد من المحددات للمزايا المتصلة وهى العناصر التالية الذكر:

١- **المزايا المقارنة المتدرجة أو**

الهرمية.

التى يقصد بها الإقرار بعجز مدخل المزايا المقارنة عن تفسير واقع التبادل التجارى والذى أصبح يتم فى معظمه بين دول متقاربة فى الدخل وفى درجة التطور ويستمد ديناميكيته من تصنيف واحد من المنتجات. وهو الأمر الذى يتناقض مع مبدأ المزايا المقارنة الذى يقوم ويفسر التجارة على أساس الاختلاف لا التجانس والتماثل. إلا أن كل هذا لا يمنع على أى نحو إنكار وجود أو سريان هذا المبدأ، بل تظل المزايا المقارنة عاملاً هاماً لتفسير التبادل التجارى على المستوى الدولى.

٢- المزايا التنافسية:

حيث أن المزايا المتصلة ليس بالضرورة هى مزايا تنافسية ــ من جانب السعر ــ إلا أنه بالإمكان أن تكون كذلك فى حال توظيف بعض عناصر التنافسية الأخرى ــ خارج السعر ــ مثل المهارات البشرية والخدمات واقتصاد الوقت ... الخ.

٣- التكامل الإنتاجى:

والذى يمكن إقامته باتجاهين أولهما هو تكامل المكونات والذى يعنى بدوره توزيع صناعات القطع والأجزاء على عدد كبير من المواقع، ثم يجرى تجميعها فى موقع آخر، وثانيهما هو تكامل الأنشطة والذى يعنى تقسيم العملية الإنتاجية الواحدة على الصعيد الدولى إلى مهام تنجز فى مواقع أو دول مختلفة. والميزة الأساسية لهذا النوع من التكامل هى فى كونه يمزج بين صنفين من القيود هما القيود النابعة من اختلاف الظروف الطبيعية للإنتاج والتى تحيلنا على مبدأ المزايا المقارنة، والقيود النابعة من تشابك أو ترابط العملية الإنتاجية ذاتها.

وبشكل عام فإن التكامل الإنتاجى يؤدى بنوعيه سالفى الذكر إلى تحقيق مزايا متصلة مؤكدة متمثلة فى المنافع لتقسيم العمل.

٤- المشروعات المشتركة والعمل الاقتصادى المشترك:

فما من شك أن إقامة المشروعات المشتركة ينطوى على مزايا متصلة عديدة. فمن شأن هذه المشروعات أن تحدث درجة من التشابك العضوى الإنتاجى ومن دعم التكامل بين اقتصاديات الدول المشتركة فى تلك المشروعات، مع التأكيد على أولوية المصلحة الجماعية وليس الفردية.

٥- التجارة والاندماج بين الشركات:

حيث إن قيام مبادلات بين شركات تنتمى لدول مختلفة من شأنه أن يعدل إيجابياً من الموقع التنافسى لهذه الشركات.

٦- المبادلات بين الفروع:

حيث تحقق هذه المبادلات وفورات الحجم التى تؤول لمزايا متصلة سواء من جانب اتساع رقعة السوق أو من جانب أثر المنافسة على مستوى ارتقاء وتميز المنتجات.

وأخيراً فإننا ننوه إلى أن دفع مسيرة الاقتصاد العربى تتطلب التطبيق الفعال لكافة المبادئ والمفاهيم الآنفة الذكر، إضافة إلى أن مطلب الوحدة العربية بوجه عام ومطلب التكامل بوجه خاص يتطلب التركيز على عدد من العناصر هى التقنية والبحث العلمى، أثر الطلب والسوق الداخلية العربية، التكامل داخل فروع الصناعة العربية، التجارة البينية، اندماج الشركات والأسواق المالية العربية، انتهاءً بالتكامل الزراعى.

المنظور المستقبلى لسعر الصرف اليورو-دولار الأثر على الدول المتوسطية المحيطة

ماخوذة عن

Simon Neaime: A Perspective on Future Dollar/ Euro Exchange Rate. Implications for the Peripheral Mediterranean Countries. Economic Research Forum- Working Paper, No. 2032

لقد نال موضوع تقدير العلاقة بين اليورو والدولار اهتماماً بالغاً من الباحثين بداية من السنوات الأخيرة من القرن الماضى وحتى الآن، وما سوف يترتب على ظهور اليورو كحقيقة وواقع وكعملة قانونية فى مطلع يناير ٢٠٠٢. ومن المتوقع أن تكون هناك مبالغة فى تقدير قيمته مقابل الدولار وذلك خلال فترة انطلاقه الأولى على وجه الخصوص نتيجة لتحول اتجاه الطلب لصالح اليورو من خلال البنود المختلفة لقائمة التجارة. الأوروبية والسندات التجارية الخاصة المتنوعة داخل وخارج المنطقة الأوروبية، علاوة على احتياطيات البنوك المركزية، كل هذه العوامل من شأنها دفع الطلب على اليورو ومن ثم تحدث المبالغة فى سعر صرفه مقابل الدولار.

إن تقدير العلاقة بين اليورو والدولار فى الأجل الطويل على نحو يقينى هو أمر غير ممكن، وإن كان من الميسور التقرير بأن هذه العلاقة ستكون محددة بعدة عوامل أهمها قيمة الناتج المحلى الإجمالى ومعدل نموه، ومعدلات

أسعار الفائدة السائدة، الميزان التجارى، تدفقات رأس المال، وذلك فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى.

كما أنه من المسلم به أن هذه الآثار – المترتبة على تلك التغيرات الجوهرية فى أوروبا – سوف يكون لها تأثيراتها المباشرة أو غير المباشرة على بلدان البحر الأبيض المتوسط، والتى فرض عليها موقعها الجغرافى أن تكون قريبة – أكثر من غيرها – من مركز هذه التغيرات. علاوة على السجل التاريخى الطويل والعلاقات الاقتصادية الواسعة التى تربط بين دول المتوسط وأوروبا.

كذلك تم استعراض أثر تطبيق عملة موحدة فى أوروبا (اليورو) على احتياطيات البنوك المركزية والالتزامات من العملة الأجنبية، التدفقات التجارية الرأسمالية، إضافة لسياسات سعر الصرف لدول البحر الأبيض المتوسط (المتوسطية)، وقد تم هذا الاستعراض من خلال تقسيم الدراسة لجزئين أساسيين:

الجزء الأول: المنظور المستقبلى لسعر صرف اليورو مقابل الدولار، والذى يناقش أن اليورو سيكون أكثر ندية وتنافسية للدولار ليصبح هو العملة القائدة للعالم. كما يتم فى هذا الجزء عرض نقاط تتولى مناقشة الاتحاد النقدى الأوروبى EMU، وأهمية التكتل الاقتصادى والتكامل السياسى كقاعدة وكركيزة لليورو، مراجعة الأدبيات المرتبطة بمحددات سعر الصرف، العوامل التى تؤثر على سعر صرف اليورو مقابل الدولار فى الأجلين القصير والطويل، أثر اليورو على الأسواق المالية، ثم يتم فى ختام هذا الجزء عرض المحددات طويلة الأجل لسعر صرف اليورو – دولار.

الجزء الثانى: اختبار قوة تأثير اليورو على الدول المتوسطية المحيطة. ويتكون هذا الجزء من عدة نقاط أيضاً تتولى إلقاء الضوء على ملامح الاتفاقيات التجارية والمالية الأوروبية – المتوسطية، استكشاف أثر تداول اليورو على التدفقات التجارية المتوسطية، الأثر على تدفقات رأس المال وأثر اختلاف أسعار الفائدة بين الاتحاد الأوروبى والدول المتوسطية، استخدام اليورو كعملة رئيسية فى الدول المتوسطة كبديل عن الدولار، الأثر على الديون وعلى احتياطيات البنوك المركزية، ثم تتعرض الدراسة فى ختام هذا الجزء لعرض أوجه التشابه بين تكتل الولايات المتحدة – الكاريبى من جانب

وتكتل الاتحاد الأوروبى ــ دول البحر الأبيض المتوسط (الأورومتوسطى) من جانب آخر.

وقد تم التوصل إلى عدد من النتائج والتى كان من أهمها:

١- ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار والمبالغة فى تقدير قيمته مع بدء ضخ اليورو للأسواق فى يناير ٢٠٠٢.

٢- ارتفاع ربحية اليورو مقابل الدولار فى المدى المتوسط والطويل فى الأسواق الدولية للسلع والتمويل على وجه العموم وفى إقليم المتوسط على وجه الخصوص.

٣- تخلى الدولار عن كونه قائداً للعالم وهو الوضع الذى حصل عليه بعد انهيار نظام بريتون وودز وحصول اليورو على هذه القيادة وخاصة فى إقليم المتوسط.

٤- سيحدث الاتحاد الاقتصادى والنقدى الأوروبى فى الغالب العديد من التغيرات المالية على مستوى العالم والذى لن يعود كما كان ثانية فمن المتوقع أن نتحرك الولايات المتحدة لعمل ما يسمى بالإقليم الدولارى مع أمريكا اللاتينية وهو ما أكده أحد المسئولين عن وضع السياسة فى الولايات المتحدة عام ١٩٩٩ فى واشنطن من أن هذا الهدف هو محورى ورئيسى لنا فى المدى الطويل، كذلك الأمر بالنسبة للين اليابانى حيث بدأ الحديث بقوة فى السنوات الأخيرة من القرن الماضى أيضاً عن قاعدة للين والإشارة إلى ضرورة وجود "صندوق النقد الآسيوى" وهو إحدى الأفكار القديمة نسبياً ولكنها عادت لقائمة أولويات صانع السياسة اليابانية مجدداً.

٥- بعد التبنى الكامل لليورو وظهوره كعملة قانونية فى أول يناير عام ٢٠٠٢ يمكن توقع زيادة حجم التبادل التجارى بين الاتحاد الأوروبى وإقليم المتوسط والتى تكون نتيجة لزيادة معدلات النمو والرخاء فى أوروبا ومن ثم زيادة الطلب على منتجات دول إقليم شمال المتوسط.

٦- التأكيد كذلك على أن تكلفة المشاركات الأوربية ــ المتوسطية ستكون كبيرة نسبياً بالنسبة للدول المتوسطية فى المدى القصير إلا أن الوضع سيعود بالفائدة على هذه الدول فى المدى الطويل.

٧- وأخيراً أنه سيكون على البنوك المركزية فى دول إقليم المتوسط أن تحتفظ بالنسبة الأكبر من احتياطياتها من النقد الأجنبى باليورو،كما أن ارتباط أسعار صرف تلك الدول باليورو أو بسلة من العملات يكون لليورو فيها الوزن الأكبر سيكون له أثر كبير فى خفض التكاليف المالية وتكاليف المعاملات، وأنه

ينبغي في النهاية على تلك الدول أن تعمل على تحويل ديونها الخارجية إلى ديون باليورو فقط.

التأثير المباشر للانتفاضة في الناتج المحلي الإسرائيلي لقطاع الأعمال

ماخوذة عن

مجلة الدراسات الفلسطينية

عدد ٥٠ ربيع ٢٠٠٢.

بحسب تقدير أجرته دائرة الأبحاث في بنك إسرائيل، تبلغ خسارة الناتج المحلي الإجمالي المباشر نتيجة الحوادث الأمنية التي بدأت في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ حتى الآن [مطلع سنة ٢٠٠٢] نحو ١٣ مليار شيكل جديد ـ تشكل ٤% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الأعمال. وقُدِّر الضرر الذي لحق بنسبة نمو ناتج قطاع الأعمال سنة ٢٠٠١، من المستوى المنخفض الذي بلغه الاقتصاد في أواخر سنة ٢٠٠٠، بنحو ٣%. كما أفاد بنك إسرائيل بأن الضرر الذي أصاب الناتج هو أعلى من ذلك أيضاً، لأن هذه التقديرات لا تأخذ في الاعتبار التأثير غير المباشر في الاستهلاك الخاص والاستثمار الناجم عن الانخفاض في دخل الفرد في أعقاب انخفاض الناتج.

لقد تسببت الانتفاضة، بصورة مباشرة، بانخفاض حاد في نشاط عدد من القطاعات ـ السياحة والتصدير إلى المناطق المحتلة والبناء والزراعة، وهذا فضلاً عن إيجاد عدم يقين سياسي ـ أمني يلحق الضرر بمناخ قطاع الأعمال. وتعكس التقديرات خسارة القيمة المضافة المباشرة في هذه القطاعات وغير المباشرة من خلال عمليات الشراء المحلية من قطاعات أخرى، أو بكلام آخر، إنتاج هذه القطاعات بعد إلغاء عنصر الاستيراد.

إن القطاعين اللذين لحق بهما أشد الضرر جراء الحوادث الأمنية هما السياحة والتصدير إلى المناطق [المحتلة] إذ بلغ نحو ٤٥% من القيمة المضافة لهذين القطاعين. ووقع الضرر بالسياحة في أعقاب الانتعاش المثير للإعجاب الذى طرأ على هذا القطاع خلال سنة ١٩٩٩ وسنة ٢٠٠٠ حتى الربع الثالث. وفي ضوء السلوك في الماضي والطاقة السياحية الكبيرة الموجودة في إسرائيل، كان يمكن توقع استمرار هذا المستوى، وذلك على الرغم من التباطؤ الجارى في الاقتصادات المتطورة في العالم سنة ٢٠٠١. إن الانخفاض الحاد في دخول

السياح ومبيتهم فى الفنادق الذى بدأ فى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، وتواصله خلال سنة ٢٠٠١ أيضاً فى موازاة تفاقم الحوادث ــ باستثناء الربع الأخير الذى تأثر بشدة جراء هجوم ١١ أيلول/ سبتمبر فى الولايات المتحدة ــ يبرز بصورة مباشرة الضرر الذي ألحقته الحوادث الأمنية بتطور هذا القطاع. ويمكن التوصل إلى استنتاج مماثل فيما يخص التجارة مع مناطق الحكم الذاتى الفلسطينية. التى تقلصت بعد أحداث تشرين الأول/ أكتوبر من خلال انخفاض حاد، سواء فى تصدير البضائع إلى مناطق السلطة الفلسطينية، أو فى استيرادها منها.

وفى قطاع البناء أيضاً يتجسد تأثير أحداث الانتفاضة بانخفاض نحو ٨% من القيمة المضافة للقطاع. وتجسد إضرار الانتفاضة بالبناء أساساً فى تقليص عرض عمل العمال الفلسطينيين، الذى تقلص بنحو ٤٥ ألف عامل. وقد أبرز هذا الانخفاض الضرر الذى لحق بجانب العرض الخاص بالبناء.

تطوير عملية تحرير التجارة العربية البينية وبناء تكتل اقتصادى عربى بهدف الوصول إلى سوق عربية مشتركة

مأخوذة عن

الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ــ القاهرة ٢٠٠٢

لازال مفهوم السوق العربية المشتركة، منذ صدور قراره رقم ١٧ لعام ١٩٦٤ حتى اليوم مقتصراً على تحرير التجارة البينية لدول السوق السبع. فليس فى أحكام القرار المذكور ما ينص على تحرير حركة عوامل الإنتاج. ففى نظرية التكامل الاقتصادى تتدرج السوق المشتركة فى مرحلة أرقى من صور التكامل حيث لا تلغى القيود التجارية لانتقال السلع وحسب، بل والقيود المفروضة على حركة عوامل الإنتاج كذلك حرية تنقل الأشخاص وحرية حركة رؤوس الأموال، وممارسة النشاط الاقتصادى. وإذا سلمنا جدلاً بأن إنشاء منطقة تجارة حرة عربية وتحقيقها يمكن أن يشكل المرحلة الأولى التى يجرى تطويرها مستقبلاً إلى اتحاد جمركى ثم سوق مشتركة، فإن هذا الهدف فى حد ذاته يتطلب خطة عمل يتفق عليها لتفعيل

اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، أى وضع برامج العمل وأولويات تنفيذها جنباً إلى جنب تحرير التبادل التجارى. حيث يجرى التركيز على المداخل الأخرى للتكامل على مستوى الإنماء والتنسيق الإنتاجى والاستثمار والعمالة والنقل والاتصالات لتكثيف المنافع المنبثقة عن التكامل وتسريع نتائجه وتصعيد انتشاره فى كافة قطاعات الاقتصاد العربى. وسوف يتحقق ذلك بالضرورة من خلال دمج الأسواق العربية فى سوق كبرى واحدة وتحرير حركة عوامل الإنتاج فيما بينها، وإعادة تخصيص الموارد فى إطار المزايا النسبية والتنافسية.

وقد أخذ العمل التكاملى مداخل أخرى بعد الفشل فى تحقيق منظمة التجارة الحرة فى إطار مجلس الوحدة الاقتصادية، وكان من بينها مدخل المشروعات العربية المشتركة. فتم إنشاء عدد كبير من المشروعات العربية ــ العربية والعربية ــ الأجنبية (تجاوز عددها ٨٤٠ مشروعا). وقد أريد بهذا المدخل زيادة القدرة الإنتاجية العربية وخلق سوق عربية واسعة، وتعزيز التخصص وتسهيل انسياب رؤوس الأموال بين البلدان العربية. غير أن فكرة تأسيس المشروعات ومن ثم إقامتها لم تنطلق من تصور عام ومنظم للترابطات الأفقية أو الجغرافية والعمودية المتصلة بمراحل الإنتاج الواجب إحداثها بين القطاعات والاقتصادات العربية من أجل تسريع التنمية فى جانبيها القطرى والقومى.

وعلاجاً لهذا المأزق الذى مرت به جهود التكامل الاقتصادى العربى، تقدم خبراء استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك عام ١٩٨٠ بمقترح بديل هو الأخذ بمدخلين أساسيين تنضوى تحتهما بعض المداخل الفرعية أو الجزئية وهما المدخل الإنمائى للتكامل باعتبار أن الربط بين الإنماء والتكامل ليس حتمياً أو عفوياً ولكنه عمل إرادى توصى به الرغبة فى تعظيم مردود كل من الإنماء والتكامل. أما المدخل الثانى فهو المدخل التخطيطى للإنماء التكاملى على المستوى القومى بدءاً بالقطاع العربى المشترك، وتدريجياً إلى أن أصبح من المقبول وضع خطة تنموية قومية شاملة، سواء كانت إلزامية فى جميع عناصرها أو أخذت بمبدأ الإلزامية الجزئية فى قسم منها وظل القسم الباقى تأشيرياً فحسب.

هذا وقد اتخذت القمة العربية في عمان (٢٧-٢٨ مارس ٢٠٠١) قراراً بتكليف المجلس الاقتصادى والاجتماعى بإسراع الخطى للانتهاء من المرحلة الانتقالية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فى ٢٠٠٥/١/١ وتفعيل أجهزتها واستكمال إطارها المؤسسى. وتنفيذاً لذلك جاء قرار المجلس الاقتصادى فى دورته الأخيرة (٦٦ بتاريخ ٢٠٠١/٩/١٢) بالموافقة على خفض المرحلة الانتقالية وفقاً لتكليف القمة. كما قرر المجلس إزالة القيود غير الجمركية وإخضاع كافة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتخفيض التدريجى المتفق عليه. وتعديل القوانين والتشريعات التى تتعارض مع أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي.

وحول التحديات التى تواجهها المنطقة العربية من عولمية أو إقليمية ممثلة بمخططات التعاون الإقليمى سواء على النطاق الشرق أوسطى أو البحر المتوسطى، لابد أن يكون الموقف العربى واضحاً وجريئاً بعدم السماح لها أن تشكل إحلالاً أو أن تكون بديلاً على الإطلاق للتعاون والتكامل الاقتصادى العربى.

وأخيراً فإن الأمر يستلزم في البداية إصلاح مسار التعاون الاقتصادى العربى بما يحقق الأهداف المرجوة بالقدر الكافى وبالسرعة الواجبة. وأن يكون هذا الإصلاح في الهيكل التنظيمي للتعاون وما يصاحبه من اتخاذ إجراءات في مجالات التجارة والاستثمار والتخطيط والتمويل وذلك حسب خطة للتكامل وحسب برنامج زمنى يتم بالتنسيق بين المشروعات لكل قطاع اقتصادى وبين مختلف القطاعات. مع ضرورة مراعاة الظروف المحلية للبلاد العربية وطبيعة هياكلها ومواردها الاقتصادية وأن يأتي التنفيذ على مراحل عملية تنتقل بمقتضاها في سلم التعاون الإقليمي حتى الوصول إلى التكامل الاقتصادي والوحدة العربية.